الفصل الرابع

المذهب المالكى بالأندلس نشأته وتطوره حتى سقوط غرناطة

المبحث الأول: سيطرة المذهب المالكى على الحياة الأندلسية

المبحث الثانى: الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لأتباع المذهب المالكى

المبحث الثالث: معارضة المالكية لمخالفيهم

المبحث الرابع: الدور السياسى لفقهاء المالكية

المبحث الخامس: موقف المالكية من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

المبحث السادس: أثر المالكية فى الحياة الفكرية بالأندلس

المبحث السابع: موقف المالكية من الفرق الإسلامية والصوفية

المبحث الثامن: المذهب المالكى بالأندلس فى عصر بنى نصر

المبحث الأول: سيطرة المذهب المالكى على الحياة الأندلسية

اعتنق الأندلسيون فى عصر الولاة **(95 – 138هـ)** مذهب الإمام الأوزاعى (88هـ-157هـ)، وكان من المجاهدين الذين رابطوا في مدينة بيروت لصد غارات البيزنطيين البحرية، ولهذا اهتم مذهبه بالتشريعات الحربية وأحكام الجهاد، وهذا الاهتمام كان يناسب وضع الأندلسيين، ولهذا اعتنقوا هذا المذهب.

وتختلف الروايات حول أول من أدخل مذهب الأوزاعى إلى الأندلس هل هو القاضى الغرناطى أسد بن عبد الرحمن (ت 150هـ) ؟، أم صعصعة بن سلام الشامى الأندلسى (ت 192هـ أو 202هـ)[1].

وأول ما يسترعى الانتباه بالنسبة للحياة الدينية بالأندلس منذ عصر هشام بن عبدالرحمن الداخل هو سيطرة مذهب مالك على الحياة الأندلسية بأسرها، وكان الخروج عليه يبدو كأنه خروج على الإسلام نفسه، ومن ثم فإن الدراسة الدينية اتجهت إلى كتب المالكية وفى مقدمتها موطأ مالك، والواضحة فى الفقه المالكى لعبدالملك بن حبيب، والمستخرجة من الأسمعة المعروفة بالعتبية للعتبى تلميذ ابن حبيب، والأسدية التى جمعها أسد بن الفرات، والمدونة أو المختلطة التى جمعها سحنون بن سعيد[2] ....

---

[1] ابن الفرضى، تاريخ علماء الأندلس، 354/1 ترجمة 608 ؛ وانظر: أحمد مختار العبادى، فى تاريخ المغرب والأندلس، ص93،92، 114.

[2] ابن حزم، رسالة فى فضل الأندلس، رسائل 2/ 181 ؛ وانظر عبدالحليم عويس، ابن حزم، ص41. وعبدالملك بن حبيب من أقدم مؤرخى الأندلس، عاش فى ألبيرة وقرطبة، ودرس فيهما، ثم رحل إلى المشرق ودرس الفقه المالكى فى المدينة وأصبح من كبار أنصاره، توفى سنة 238هـ/853م، والعتبى هو محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن أبى عتبة، وكتابه (العتبية) كان من أكثر الكتب تداولا بين الأندلسيين، كان يكثر من المسائل الغريبة الشاذة توفى سنة 254هـ/868م لمزيد من التفاصيل أنظر عبدالله بن محمد بن يوسف بن الفرضى، تاريخ علماء الأندلس، تحقيق إبراهيم الإبيارى، دار الكتاب المصرى واللبنانى ودار الكتب الإسلامية، ط1، 1403هـ/ 1983م، ترجمة رقم 816،1102. وأسد بن الفرات أحد فقهاء المذهب المالكى، تفقه أولا بالقيروان على مذهب أبى حنيفة النعمان، فلما مات، اعزم على الانتقال إلى مذهب مالك فحصله بمصر، توفى سنة 213هـ/828م، وسحنون فقيه مالكى اسمه عبدالسلام وسحنون لقب له، تولى قضاء القيروان، وعنه انتشر علم مالك فى المغرب، توفى سنة 240هـ/854م لمزيد من التفاصيل أنظر إبراهيم الشيرازى، طبقات الفقهاء، تحقيق خليل الميس، دار القلم، بيروت، (د.ت)، ص160.

ويوضح لنا المقدسى ترجيح هشام بن عبدالرحمن لمذهب مالك على غيره من خلال خبر جاء فيه: أن بعض المالكية والحنفية تناظروا يوما فى مجلس حضره هشام فسألهم: من أين كان أبوحنيفة ؟ قالوا من الكوفة. قال: ومالك؟ قالوا: من المدينة؟ فقال: عالم دار الهجرة يكفينا[1].

ولا زالت مسألة دخول المذهب المالكى إلى الأندلس محل خلاف بين المؤرخين فقد ذهب ابن القوطية[2] إلى أن مذهب مالك دخل الأندلس على أيام عبدالرحمن بن معاوية (138-172هـ/756-788م) حيث دخل الغازى بن قيس (ت 199هـ- 815م) الأندلس بالموطأ عن مالك بن أنس، فى حين ذهب ابن حزم[3] إلى أن زياد بن عبدالرحمن الملقب بشبطون (ت 204هـ-819م) هو أول من أدخل الموطأ الأندلس، وبمثل قول ابن حزم قال تلميذه الحميدى[4] والضبى[5] والمقرى[6]، وأيا ما كان الأمر فيمكن القول بأن التمكين للمذهب المالكى تم فى القرن الثانى الهجرى، وتحديدا على يد هشام بن عبدالرحمن الداخل(172-180هـ/788-796م).

وترجع هيمنة المذهب المالكى بالأندلس إلى الآتى:

أولاً: مبدأ سد الذرائع المعمول به فى المذهب المالكى والذى منح لفقهاء المالكية فرصة التدخل فى شئون الدولة صغيرة أو كبيرة، فمثلا إذا أراد أحد ابتياع العنب سئل عن سبب الشراء فإن كان للخمر منع من الشراء، وهكذا فى كل قضية مشابهة[7].

---

[1] المقدسى، أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم، ليدن، 1909م، ط2، ص237.

[2] أنظر تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق عبدالله أنيس الطباع، دار النشر للجامعيين، بيروت، 1957م، ص58.

[3] جمهرة أنساب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ص423.

[4] أنظر: جذوة المقتبس، تحقيق إبراهيم الإبيارى، دار الكتاب المصرى واللبنانى، القاهرة – بيروت، ط2،1410هـ/1989م، 1/338 رقم 440.

[5] أنظر بغية الملتمس، ص294.

[6] أنظر: نفح الطيب، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط 1، 1367هـ /1949م، 2/252.

[7] عن مبدأ سد الذرائع أنظر: محمد أبوزهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربى، القاهرة، (د.ت)، ص418، 419.

ثانياً: أن مذهب الأوزاعى الذى حل المذهب المالكى محله لم يمنح للأعراف أهمية فضلا عن افتقاره للمبادىء الشاملة(1).

ثالثاً: تعضيد الدولة الأموية بالأندلس للمذهب المالكى وعلمائه على حساب المذاهب الاخرى، ويتضح ذلك من قول ابن حزم"مذهبان انتشرا فى بادىء أمرهما بالرياسة والسلطان مذهب أبى حنيفة ... ومذهب مالك بن أنس عندنا فإن يحيى (يعنى يحيى بن يحيى الليثى) كان مكينا عند السلطان مقبول القول فى القضاة. فكان لا يلى قاض فى أقطارنا إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه"(2).

رابعاً: ميل مالك بن أنس إلى هشام بن عبدالرحمن وإعجابه به، ومعرفة هشام لهذا التقدير الأمر الذى دعاه إلى الدعوة لمذهب مالك فى الأندلس بكل ما يملك (3).

خامساً: النفور بين الدولتين العباسية والأموية، إذ أن العباسيين اتخذوا من المذهب الحنفى مذهبا رسميا لهم، ولم يكن مالك يسترح لسياسة العباسيين، كما أن المذهب المالكى كان يعمل به فى القضاء والفتيا والعبادات والأحوال الشخصية، فأقبل الناس عليه إذ كان يساعدهم فى الوصول للمناصب والسلطان(4).

سادساً: أن رحلة أهل الأندلس فى طلب العلم كانت غالبا إلى الحجاز، وإمام المدينة يومئذ مالك فأقبلوا على الأخذ منه(5).

---

[1] محمد الوزاد، الاتجاهات الفكرية فى الأندلس خلال القرن الثالث الهجرى، مجلة كلية الآداب بفاس، 1980م، 1981م، العددان 4،5، ص153 ؛ وقد دخل المذهب الأوزاعى الأندلس مع الجند الشاميين عام 123هـ / 741م، ثم مكن له صعصعة بن سلام الذى أدخل كتبه الأندلس لمزيد من التفاصيل أنظر ابن الفرضى، مصدر سابق، 354/1 ترجمة 608 ؛ أحمد مختار العبادى، فى تاريخ المغرب والأندلس، ص92،93، 114.

[2] أنظر، شذرات من الروايات التاريخية، رسائل 2/ 229 ؛ ويحيى بن يحيى الليثى أحد تلاميذ مالك المقربين وأصله من البربر، تولى بنى ليث فنسب إليهم توفى سنة 234 هـ/ 848م لمزيد من التفاصيل أنظر ابن سعيد، المغرب، 163/1- 165.

[3] دوزى، المسلمون فى الأندلس، 1/ 58. وهشام بن عبدالرحمن هو ثانى أمراء الأندلس بعد أبيه عبدالرحمن الداخل، تولى وسنه ثلاثون سنة، كان حسن السيرة متحرياً للعدل، توفى سنة 180هـ/797م أنظر ابن حزم، ذكر أوقات الأمراء، ص192.

[4] عبدالحميد العبادى، المجمل فى تاريخ الأندلس، جمع مادته أحمد إبراهيم الشريف وراجعه مختار العبادى، مكتبة النهضة المصرية، (د.ت) ص89، 91.

[5] ابن خلدون، المقدمة، دار ابن خلدون، الإسكندرية، (د.ت)، ص315.

وأما ما ذهب إليه ابن خلدون (ت808هـ/1405م) من أن البداوة كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس، فكانوا بذلك أميل إلى أهل الحجاز لمناسبة البداوة[1] ومن ثم كان ذلك سببا من أسباب انتشار المذهب المالكى فى المغرب والأندلس، فلا يمكن قبوله لأن أهل الحجاز لم يظلوا بدوا، فضلا عن أن المذهب المالكى بحكم واقعيته وأصوله فهو مذهب المجتمعات المتحضرة[2] كما أنه لا يمكن أن نتغافل الأصل البربرى لابن خلدون وهو يتحدث عن عرب الحجاز وعرب المغرب والأندلس.

سابعاً: أضف إلى ذلك الجهود التى بذلها الرعيل الأول من الفقهاء فى نشر المذهب ومن ثم عدهم العامة نماذج يحتذى بها فأقبلوا على الأخذ بالمذهب، كما أن التقوى والورع اللذين وصف بهما فقهاء المالكية الأول من قبل كتاب المالكية كان مسارا لإعجاب الرعية بهم، ومن ثم بالمذهب.

ثامناً: قرب الصلة بين المذهبين الأوزاعى والمالكى، فبالرغم من اختلاف الأخير عن الأول فى أنه لم يهتم بالأعراف فإنه كان يتفق معه فى الأصول حيث النفور من الجدل والاستناد إلى الحديث[3].

تاسعاً: أن الجيوش العربية التى غزت المغرب والأندلس كان معظمها من الحجازيين، وكان من الطبيعى أن يفكر عدد كبير منهم فى العودة إلى بلادهم لزيارة ذويهم وتأدية فريضة الحج، ومن ثم كان لهذا أكبر الأثر فى اتصال الأندلسيين بالإمام مالك والإلمام بمذهبه[4].

عاشراً: أن المذهب المالكى كان الملجأ والحصن الذى احتمى به كثير من سكان المغرب والأندلس ضد التيارات الفكرية والمذهبية والانحرافات الدينية التى وجدت سبيلها إلى المغرب والأندلس، حتى أصبح المذهب قومية مغربية أندلسية، فمن كان مالكياً قبلته الجماعة المغربية والأندلسية، ومن مال إلى غيرها فهو عدو يحل للناس طرده من مجتمعهم[5].

---

[1] ابن خلدون، المقدمة، ص315.

[2] محمد أبوزهرة، مالك بن أنس حياته وعصره آراؤه وفقهه، دار الفكر العربى، القاهرة، ص431-433.

[3] عزت قاسم، فقهاء المالكية وأثرهم فى المجتمع الأندلسى إلى نهاية عصر الخلافة، رسالة دكتوراة بآداب عين شمس، 1993م، ص23، 25.

[4] أحمد مختار العبادى، فى تاريخ المغرب والأندلس، ص121، 122.

[5] حسن على حسن، تاريخ المغرب العربى، مكتبة الشباب، القاهرة، 1977م، ص307.

حادى عشر: أن مالك بلغ فى معرفة الحديث والسنة مبلغا لم يبلغه أحد من أئمة المذاهب الفقهية رواية ودراية، ومعرفة بفتاوى الصحابة والتابعين ومعانى القرآن وأحكامه، وتحكيم مقاصد الشريعة ومراعاة الحكمة من التشريع، وترتيب أصول الفقه ترتيبا يعطى النصوص حقها والاجتهاد حقه(1).

ثانى عشر: كان للمناقب العلمية والأخلاقية التى تمتع بها الإمام مالك أثر كبير فى تبنى مذهبه، خاصة وأنه ورد عن النبى ﷺ حديثا فسر على أنه يعنى الإمام مالك وهذا الحديث هو (يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل فى طلب العلم فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة)(2).

ثالث عشر: أن مالك كان أول من صنف فى الفقه والسنة فوطأ فقه الأحكام وبسطها، كما أن عدد الرواة الذين رووا عنه وصلوا ألف وثلاثمائة راو(3)، فهذا العدد الكبير من الرواة كان له دور كبير فى نشر المذهب فى الآفاق بما فيها المغرب والأندلس.

---

1 محمد الكتانى، المذهب المالكى بالمغرب والأندلس، ص125.

2 الحديث رواه الترمذى، وقال حديث حسن، وذهب سفيان بن عيينة، وعبدالرزاق إلى أن مالك بن أنس هو المعنى فى الحديث أنظر ابن كثير، البداية والنهاية، مجلد 5 ص685.

3 محمد الكتانى، المذهب المالكى بالمغرب والأندلس، ص128.

المبحث الثانى: الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لأتباع المذهب المالكى

وبشأن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لأتباع المذهب المالكى فمنذ أن اتُخِذ المذهب المالكى مذهباً رسمياً في الأندلس، وقد نعم معظم فقهاء المالكية بالحظوة الاقتصادية والاجتماعية، وليس أدل على ذلك من قول ابن حزم بأن يحيى بن يحيى الليثى كان مكيناً عند السلطان مقبول القول فى القضاة. فكان لا يلى قاض فى أقطارنا(يعنى الأندلس) إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه"[1]، ومن المعروف أن وظيفة القضاء فيها ما فيها من الوجاهة الاجتماعية والدخل الاقتصادى المرتفع مخافة أن يتورط القاضى في الرشوة.

ويتضح من قول ابن حزم السابق أن مكانة يحيي بن يحيي الليثى الاجتماعية كانت لها آثار كبيرة في التمكين للمذهب المالكى وتثبيته في أعلى المناصب الاجتماعية والدينية وما يتصل بها من وظائف.

وكان يجلس مع القاضى في مجلس القضاء نفر من أهل الفقه هم أهل الشورى أو الفقهاء المشاورون، وعادة ما يكونون من كبار أهل العلم والفقه، وأحيانا كان المشاور يقوم بالشورى ورياسة البلد التى يتولى الفتيا فيها مثل محمد بن عمر بن لبابة (ت394هـ/1003م) في عهد عبدالرحمن الناصر[2] ولا شك أن هذا النفوذ الاجتماعى للفقهاء، كان يصحبه نفوذ اقتصادى ودخل مادى مرتفع.

ومن المناصب التى تولاها فقهاء المالكية أحكام الشرطة الصغرى وولاية السوق وقد تولاهما محمد بن الحارث بن أبى سعيد (ت 260هـ/873م) أيام الأمير محمد بن عبدالرحمن، وكان هناك فئة من فقهاء المالكية آلت إليها الرياسة مثل أحمد بن خالد بن يزيد المعروف بابن الحباب (ت 322هـ/934م) لكنها انصرفت عن الدنيا، في حين كانت توجد فئة أخرى

---

[1] أنظر، شذرات من الروايات التاريخية، رسائل 2/ 229. ولقد ظل أمر فقهاء المالكية هكذا – باستثناء فترات قليلة تولى فيها ظاهرى أو اثنين منصباً من هذه المناصب– حتى عهد الموحدين الذين اعتمدوا على الظاهرية في مناصب القضاء والفتيا والخطابة وتعليم الأبناء بشكل كبير، كما فصلناه فى غير ما موضع من كتبنا لا سيما الظاهرية والمالكية وأثرهما بالمغرب والأندلس فى عهد الموحدين.

[2] حسين مؤنس، شيوخ العصر في الأندلس، ص26-28.

شرهت نفسها للرياسة والمناصب من أمثال محمد بن عمر بن لبابة[1]. كما عرفت فئة من فقهاء المالكية بالنظر إلى التجارة وتدبير المال لتحقيق مكاسب اقتصادية رغم علمها الغزير من أمثال ابن الأحمر[2].

وقد قرر الحكام لفقهاء المالكية - خلال عصر الإمارة في الأندلس- مرتبات كبيرة، وفتحوا لهم أبوابهم واستمعوا لكلامهم[3] الأمر الذى يوضح المكانة الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة لهؤلاء الفقهاء.

وفى عصر الخلافة الأموية كثر عدد الأمراء واحتاجوا إلى المؤدبين والوثائقيين والوكلاء، ومن ثم لم يبق شيخ دون وظيفة ذات وجاهة اجتماعية إلا في النادر، وقد توسع الحكم المستنصر (350هـ-366هـ/961-976م) في ذلك وفتح أبوابه لأهل العلم وقدر لهم الرواتب المرتفعة[4].

وفى عهد الدولة العامرية نجد أن أحد فقهاء المالكية وهو أحمد بن عبدالله بن ذكوان يرمى به طموحه لتولى المناصب إلى الدرجة التى أصبح بها رجلا من رجال السياسة وعمودا من أعمدة النظام العامرى كله، خاصة بعد أن ولى قضاء الجماعة وتسمى بقاضى القضاة، وظلت مكانته هذه أيام المظفر بن المنصور بن أبى عامر، وفى عهد عبدالرحمن بن المنصور رفع إلى مرتبة الوزارة إلى جانب القضاء[5]، وقد تبع ابن ذكوان في نهجه عبدالرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس الذى تولى الوزارة، ثم القضاء، وكان مترفا شديد العناية بمظاهر الغنى والتأنق فيها[6].

---

[1] ابن الفرضى، تاريخ علماء الأندلس، 2/37،36،10 ؛ وانظر: الضبى، بغية الملتمس، ص175.

[2] حسين مؤنس، شيوخ العصر،ص56.

[3] نفسه، ص33.

[4] نفسه، ص62،63.

[5] الحميدى، جذوة المقتبس، ترجمة 223 ؛ وانظر: حسين مؤنس، شيوخ العصر، ص77 ؛ والدولة العامرية تنسب إلى المنصور بن أبى عامر حاجب الخليفة هشام المؤيد، وقد استمرت الدولة العامرية من عام 368هـ/978م-399هـ/1009م لمزيد من التفاصيل أنظر: عنان، الخلافة الأموية والدولة العامرية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2001م، ص534-639.

[6] البناهى، تاريخ قضاة الأندلس، ص85.

وفى عصر الطوائف وجد الكثيرون من فقهاء المالكية ممن جرى في طريق التماس الوظائف والمكاسب المادية من أمثال القاضى أبو الأصبغ عيسى بن سهل الأسدى، ويحيى بن محمد بن حسين الغسانى، وأبو الوليد الباجى الذى كان يصحب الرؤساء ويقبل جوائزهم ويرضى بمناصب قضائية في مدن الأندلس تصغر عن قدره[1] في حين اكتفى نفر منهم بوظيفتهم كعلماء مثل أحمد بن محمد بن عبدالله الطلمنكى، ويونس بن عبدالله بن محمد بن مغيث[2].

وفى عهد المرابطين بلغ فقهاء المالكية مبلغا عظيما من الحظوة لدى السلطان حتى كان على بن يوسف لا يقضى أمرا دون مشورتهم، فعظم لذلك أمرهم، وانصرفت وجوه الناس إليهم، ومن ثم كثرت أموالهم، واتسعت مكاسبهم، وارتفع وضعهم الاقتصادى، حتى أن أحد الشعراء فى عصرهم وصفهم بأنهم ملكوا الأموال والدنيا بمذهب مالك [3] وذلك إشارة للرخاء الاقتصادى الذى عاشوا فيه.

وكانت هناك فئة من الفقهاء رغم عظم علمها إلا أنها كانت تطمح دوما إلى الجاه والمكانة من أمثال القاضى أبوبكر بن العربى المعافرى[4] والقاضى عياض بن موسى اليحصبى والذى تولى القضاء في غرناطة وسبته ومالقه وجمع مالا كثيرا من ذلك وتملك أملاكا كثيرة، حتى ضاق به المرابطون فعزلوه عن القضاء[5].

الجدير بالذكر أنه في عهد المرابطين وجد من فقهاء المالكية من وقف نفسه للعلم، ولم يقبل من الوظائف إلا الصلاة والخطبة في المساجد، وربما تولوا القضاء لفترات قصيرة مرغمين من أمثال ابن رشد الجد، وأبوعلى بن سكرة الصدفى (ت514هـ/ 1120م)[6] الأمر الذى يوضح لنا بداية السخط من قبل الفئة المجددة من المالكية على الفقهاء المقلدين، وعلى

---

[1] نفسه، ص96،97،95.

[2] الضبى، بغية الملتمس، ص162، 512؛ وانظر: حسين مؤنس، شيوخ العصر، ص82.

[3] عبدالواحد المراكشى، المعجب، ص150.

[4] حسين مؤنس، شيوخ العصر، ص87.

[5] البناهى، تاريخ قضاة الأندلس، ص95، وانظر: حسين مؤنس، شيوخ العصر، ص90.

[6] حسين مؤنس، شيوخ العصر، ص91.

سياسة الحكام المؤيدة لذلك تمشية لأمورهم، وحصولاً على الشرعية من قبل هؤلاء المقلدين، وليس أدل على ذلك من موقف ابن رشد الجد من الشاهد الظاهرى الذى اتهمه معظم المالكية بالبدعة في حين رفض ابن رشد ذلك كما بيناه بالفصل الأول من هذه الدراسة.

وقد اشتهرت جماعة من الأسر المالكية بالنفوذ الاجتماعى والاقتصادى مثل أسرة ابن رشد فقد كان كل من أبيه وجده فقيها وقاضيا[1]، ولعل هذه المكانة إلى جانب مكانته الفكرية والعلمية فضلاً عن تأثره بابن حزم في عدة قضايا توضح لنا سبب اختيار عبدالمؤمن بن على لابن رشد الحفيد ضمن لجنة التخطيط لنظام التعليم بمراكش سنة 548هـ/1153م ثم قاضياً بقرطبة[2].

وكان المنصور شديد الكلف بفقهاء المالكية أصحاب الجدل والتحقيق والاستنباط من أمثال عبدالمنعم بن محمد بن عبدالرحيم بن فرج الخزرجى (ت 597هـ/1200م) الذى ولاه المنصور قضاء مدينة شقر ثم وادى آش ثم جيان ثم غرناطة، وكان من ضمن ما جاء فى ظهير توليته غرناطة قول المنصور له"أقول لك ما قاله موسى عليه السلام لأخيه هارون اخلفنى فى قومى وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين"، وذلك أنه كان قد عزل عن غرناطة ثم أعيد إليها فأراد المنصور يعلمه أن النصوص هى الأساس فى الأحكام، وليست أقوال المالكية، ثم جعل إليه النظر فى الحسبة والشرطة[3].

---

(1) حسن الشافعى، التيار المشائى في الفلسفة الإسلامية، دار الثقافة العربية، القاهرة، ص121.

(2) محمد عابد الجابرى، ابن رشد سيرة وفكر، مركز دراسات الحدة العربية، بيروت، ط1، 1998م، ص41-43.

(3) ابن الخطيب، الإحاطة، 3/541،542.

المبحث الثالث: معارضة المالكية لمخالفيهم:

لقى المذهب المالكى الحظوة فى الأندلس للأسباب التى ذكرناها آنفا، ومن ثم كان الخروج عليه يعد خروجاً على الإسلام من وجهة نظر المالكية، ولذا فقد تعرض كل من يخالف مذهبهم للاضطهاد والتنكيل أياً كان مذهبه، وفى حالة ما إذا وصل أحد الظاهرية إلى منصب هام فى الدولة كالقضاء- وذلك لإعجاب أحد الحكام به- كانوا يفرضون على القاضى أن يقضى بين الناس بمذهبهم المالكى، وذلك مثل ما وقع لمنذر بن سعيد البلوطى الظاهرى[1]، وما دون ذلك كان يتعرض للاضطهاد مثل شيخ ابن حزم أبى الخيار مسعود بن سليمان بن مفلت الظاهرى الذى منع من التدريس بجامع قرطبة[2]. كما تعرض ابن حزم هو الآخر للاضطهاد فقد فرض المالكية الحظر على الفكر الحزمي ومنعوا صاحبه من التدريس بجامع قرطبة ونددوا به في المجالس والندوات وحذروا العامة من الاستماع الى آرائه و أقواله، وكتبوا الكتب الكاذبة الى الحكام لتحريضهم عليه، وراسلوا كبار فقهائهم بالأندلس وخارجها للرد عليه[3] ولم يقف أمرهم عند هذا الحد، بل راسلوا ابن حزم نفسه وجمعوا من ألفاظهم أقبح الألفاظ وأسوأ العبارات واصفين إياه بالابتداع في الدين والغفلة و البلادة و التهكم علي الصحابة وقلة الفهم والجهل والفتون وخبث السريرة وقلة الدين وضعف العقل وقلة التمييز والتحصيل فضلا عن رميه بتبديع الصحابة.

الجدير بالذكر أن ابن حزم لم يستسلم للمالكية بل راح يواجههم ويعارضهم ويحاججهم بالدليل والبرهان، سالكاً فى ذلك عدة طرق منها المناظرة التى بدأها دفاعاً عن مذهبه الظاهرى قبل عام 421هـ / 1030م، وهى السنة التى توفى فيها قاضى الجماعة عبدالرحمن بن أحمد بن سعيد أحد مناظريه على مذهب مالك، و كان من أشد الناس إنصافا فى المناظرة على حد قول ابن حزم[4].

---

[1] البناهى، تاريخ قضاء الأندلس، ص74، 75 ؛ وانظر Miguel Asin Placios , Aben Hazam De Cordoba , Madrid , 1927 , T.1 , P.132 – 134

[2] بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسى، ص215.

[3] أنظر: رسالتان لابن حزم أجاب فيهما عن رسالتين ؛ ص 115، 116؛ وانظر: بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، ص215.

[4] لم تمدنا المصادر بمعلومات عن مناظرات ابن حزم، بل إن كتبه نفسها لم تمدنا سوى بتلميحات بين ثنايا السطور، وعلى سبيل المثال فقد ترجم الذهبى لعبدالرحمن بن أحمد المذكور أعلاه ولم يتعرض لما دار بينه وبين ابن حزم من مناظرات سوى ما نقله لقول ابن حزم فى إحدى كتبه المفقودة من أنه، وقد بحثنا عن تاريخ وفاة هذا القاضى، وجعلنا بدء ابن حزم المناظرة بمذهبه الظاهرى قبل تاريخ وفاته باعتباره من أوائل من ناظرهم ابن حزم، فضلا عن مطابقة ذلك للسياق التاريخى لحياة ابن حزم المذهبية. أنظر، تاريخ الإسلام، 300/11.

ومن ذلك ما وقع بين ابن حزم وبين كبير أصحاب القياس – لم يذكر اسمه – حول حجية القياس فى مجلس حافل بالمالكية، حيث احتج المناظر ببعض القضايا القياسية التى استخدمها ابن حزم لصالحه، وقد عرض ابن حزم لبعض ما جاء فى هذه المناظرة، حيث احتج المناظر فى إثبات أن قوله تعالى (فاعتبروا يا أولى الأبصار) [سورة الحشر آية 2] دعوة للقياس بقول ابن عباس فى دية الأصابع"ألا اعتبرتم ذلك بالأسنان، عقلها سواء وإن اختلفت منافعها"فهو يعنى أن معنى اعتبرتم أى قستم، فرد عليه ابن حزم بأن القياس هو رد ما لا نص فيه إلى ما فيه نص، وليس فى الأصابع ولا الأسنان إجماع، بل الخلاف موجود فى كليهما، وقد جاء عن عمر بن الخطاب المفاضلة بين دية الأصابع والأضراس، وجاء عنه وعن غيره التسوية بينهما، فبطل ههنا القياس، ثم من المحال الممتنع أن يكون عند ابن عباس نص ثابت عن النبى فى التسوية بين الاصابع والأضراس، ثم يفتى هو بذلك قياسا. فقال مناظره وأين النص بذلك عن ابن عباس، فقال له ابن حزم قال ابن عباس قال رسول الله (الأصابع سواء، الأسنان سواء، الثنية والضرس سواء، هذه وهذه سواء) يعنى الإبهام والخنصر، فصمت المناظر ولم يتكلم[1].

كما لجأ ابن حزم إلى استخدام العقل فى استنطاق النص، وتطويع المنطق لنص القرآن والسنة، ويتضح ذلك فى مناظرته لأحد المالكية حول أفضلية اللغة العربية، حيث ذهب المناظر إلى أنها أفضل اللغات لأن الله تحدث بها على لسان أهل الجنة، فرد عليه ابن حزم بأن الله تحدث أيضا بها على لسان أهل النار، فقال مناظره حقا، فرد عليه ابن حزم فاحكم إذا بأن موسى وجميع الأنبياء عليهم السلام كانت لغتهم العربية، لأن كلامهم محكى فى القرآن بها، فإن قلت هذا كذبت ربك، وكذبك ربك فى قوله (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) [آية 4 سورة إبراهيم] فسكت المناظر ولم يعقب[2].

ومن أشهر مناظرات ابن حزم للمالكية ما كان بينه وبين أبى الوليد الباجى فى جزيرة ميورقة بعد سنة 439هـ/1047م، وهى السنة التى رجع فيها الباجى من المشرق إلى

[1] أنظر: الإحكام، 2/389، 390.
[2] نفسه، 1/37،36.

الأندلس، وكان سببها أن أحد فقهاء ميورقة ويدعى محمد بن سعيد كاتب الباجى يدعوه لمناظرة ابن حزم، وذلك لما ارتآه من شعبيته بالجزيرة، والتفاف الجمع الغفير حوله، ونشره لمذهبه دون معارضة من حاكمها أحمد بن رشيق[1]، وكانت هذه المناظرات حول بعض الأصول التى يعتمد عليها المذهب المالكى من قياس ورأى واستحسان ومصالح مرسلة، وعمل أهل المدينة، وبعض المبادىء التى دعا إليها ابن حزم من رفض للتقليد وقل بالظاهر ورفض للإجماع بعد الصحابة، وقد جمعها ابن حزم فى مجلد ضخم وللأسف فهو مفقود، وليس لدينا منها سوى بعض أقوال ذكرت ضمن مناظرتين بينهما على ما سيتضح بعد قليل، ويرجع ذلك إلى عدم تدوين مؤرخو الأندلس وفقهاؤها - الذين كانوا فى معظمهم مالكى المذهب - للمناظرات جملة، وخاصة بين ابن حزم والباجى لسببين:-

الأول: أن الإمام مالك كان يكره الجدل والمناظرة فى الدين وينهى عنه بقوله"أرأيت إن جاء من هو أجدل منه أيدع دينه كل يوم لدين جديد"[2]، وكان لهذا أثره على أتباعه فالكثيرين منهم امتنعوا عن الجدل والمناظرة.

الثانى: أنه ربما كان ابن حزم هو المنتصر فى هذه المناظرات، ومن ثم لم يهتم فقهاء المالكية ممن كانوا يحضرون هذه المناظرات بتدوينها، خاصة وأن ابن حزم دون هذه المناظرات اعتزازا بجهده الذى بذله فيها، وبقدرته الجدلية.

ويصور المقرى ما وقع بين الباجى المالكى وابن حزم الظاهرى بقوله"ولما قدم الأندلس (يعنى الباجى) وجد لكلام ابن حزم طلاوة، إلا أنه كان خارجاً عن المذهب، ولم يكن بالأندلس من يشتغل بعلمه، فقصرت ألسنة الفقهاء عن مجادلته وكلامه، واتبعه على رأيه جماعة من أهل الجهل، وحل بجزيرة ميورقة فرأس فيها واتبعه أهلها، فلما قدم أبو الوليد كلموه فى ذلك، فدخل إليه وناظره وشهر باطله، وله معه مجالس كثيرة"[3]، ولابد من وقفة لتحليل هذا الكلام فى الآتى:-

---

[1] ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، مطبعة السعادة بمصر، 1375هـ/1955م، ج1 ترجمة 443.

[2] نقلا عن ابن عبدالبر، جامع بيان العلم، ص445، 446.

[3] أنظر: نفح الطيب، 2/273.

أولا: أن المقرى ذكر أن ابن حزم اتبعه جماعة من أهل الجهل ثم تبع ذلك بأن قال عنه أنه رأس بجزيرة ميورقة واتبعه أهلها، وهذا تناقض منه يجعلنا نرفض قوله.

ثانيا: أنه أطلق كلمة أهل الجهل على من اتبع ابن حزم، والواقع أننا لم نعلم أحدا ممن تبعه ولا من تلاميذه اتصف بهذه الصفة، بل كلهم كانوا من أفضل العلماء وأعظمهم، كما بيناه فى غير ما موضع من كتبنا عن ابن حزم والظاهرية.

ثالثا: أن المقرى يقول عن الباجى"فدخل إليه وناظره وشهر باطله"وهذا كلام لا تفسير له سوى التعب الممقوت للمذهب المالكى، وكأن دعوة ابن حزم للكتاب والسنة والاجتهاد والبعد عن الجمود والتقليد وتنقية الدين من الشوائب العالقة به، والعودة به إلى عصر النبوة والصحابة دعوة إلى الباطل يجب أن يشهر بها !

رابعا: أن حسم المقرى المناظرات لصالح الباجى أمر لا يمكن التسليم به، خاصة إذا علمنا أنه قد أورد فى كتابه النفح مناظرة كانت لصالح ابن حزم، ومما جاء فيها أن الباجى قال لابن حزم فى آخر المناظرة"أنا أعظم منك همة فى طلب العلم، لأنك طلبته وأنت معان عليه تسهر بمشكاة الذهب، وطلبته وأنا أسهر بقنديل بائن فى السوق"فكان رد ابن حزم هذا الكلام عليك لا لك، لأنك إنما طلبت العلم وأنت فى تلك الحال رجاء تبديلها بمثل حالى، وأنا طلبته فى حين ما ذكرته فلم أرج به إلا علو القدر العلمى فى الدنيا والآخرة فأفحمه"[1] هكذا قال المقرى.

وعندنا نص لمناظرة ثانية ذكر ابن حزم جزءً منها، وكانت فى مجلس حافل، وكان رده على الباجى فيما قاله من أن للناس أحوالا ومعانى لا معدومة ولا موجودة ولا معلومة ولا مجهولة ..."هذا كما يقول العامة عندنا عشب لا من كرم ولا من دالية"[2]، وهذا لا يقوله إلا المنتصر قطعا، ولذا فلا يمكن أن نقبل حسم كل من المقرى والقاضى عياض[3] المناظرات لصالح الباجى لسببين:-

[1] أنظر: نفح الطيب، 282/2.

[2] أنظر: الفصل، 145/3.

[3] أنظر: ترتيب المدارك، تحقيق أحمد بكير، مكتبة الحياة ومكتبة الفكر، بيروت – طرابلس، 1387هـ /1967م، مجلد 2 ج4 ص805

الأول: أنهما مالكيان ويسعيان لنصرة المذهب المالكى بأى وسيلة.

الثانى: أنهما لم يقدما دليلاً واحداً على انتصار الباجى، بل هناك من النصوص ما يفيد عكس ذلك كما سبق، والمتتبع لمناظرات ابن حزم للمالكية، والتى كان يعرض لأجزاء منها فى بعض كتبه كالمحلى والإحكام يجزم بأنه لا يجارى فى قواعد الجدل وأصول المناظرة، بل إن – رسالتيه اللتين أجاب فيهما عن رسالتين سئل فيهما سؤال التعنيف، ورسالته فى الرد على الهاتف من بعد – لصورة واضحة على انتصار ابن حزم على تيار المالكية المتشدد بالحجج والبراهين القاطعة.

ولا يمكن تفسير خروج ابن حزم من ميورقة على أنه نتيجة حتمية لهزيمته أمام الباجى الفقيه المالكى كما ذهب القاضى عياض اليحصبى المالكى[1]، بل إن خروجه يرجع لسببين:-

الأول: وفاة أحمد بن رشيق حاكم ميورقة، وكان المؤيد والنصير له فى نشر مذهبه الظاهرى المعارض للمالكية.

الثانى: أن المالكية حدث لها تجمع بعد مجىء الباجى لميورقة، وإثارته أهلها للتمسك بالمذهب المالكى، ومن ثم نبذ المالكيون اتباعهم لابن حزم، وبدأ العامة فى مهاجمته فكان لزاما عليه أن يرحل منها.

اتجه ابن حزم لمعارضة التقليد الذى سيطر على الفتيا بالأندلس بسبب المالكية سالكاً فى ذلك مسلكين أحدهما: ذكر أحداث ووقائع تدل على جهل القائمين على الفتوى لإحراجهم وإضعاف مركزهم بين الأندلسيين، ومن ذلك رفض شيوخ المالكية بقرطبة تعجيل العشاء قبل وقتها مخافة القتل، عندما استفتاهم أهل مساجدالجانب الشرقى بقرطبة فى ذلك، لأن متلصصة البربر كان يقفون لهم فى الظلام فى طرق المسجد[2] ومثله ما كان من أمر مفتى معاصر لابن حزم عادته أن يتقدمه رجلان عليهما مدار الفتيا فى ذلك الوقت، فكان يكتب تحت فتياهما أقوال بما قاله الشيخان، فقضى فى يوم أن ذنيك الشيخين اختلفا فلما كتب

[1] نفس المصدر والمكان والصفحة

[2] انظر: الإحكام، 325/1.

تحت فتياهما ما كان يكتب، قال له بعض من حضر؛ إن الشيخين اختلفا فقال:. وأنا اختلف باختلافهما.

ومن ذلك ما كان من أمر مفتى آخر معاصر لابن حزم. ومقدماً فى الفتيا. كان يتغطى بالحرير المحصن، ويتخذ فى منزله الصور ذوات الأرواح من النحاس والحديد، ويفتى بالهوى للصديق فتيا وللعدو فتيا ضدها، ولا يستحى من اختلاف فتاويه، وقد شاهد ابن حزم ذلك منه وعليه جمهور أهل بلده كما ذكر[1].

وقد اتفق ابن عبدالبر مع صاحبه ابن حزم بشأن التقليد المالكى حيث وصف الأول فقهاء المالكية على عصره بأنهم لا يعرفون سوى رواية أقوال مالك وأصحابه، ومن خالف ذلك فكأنما خالف القرآن والسنة، فضلاً عن إجازتهم العمل بالروايات المتضادة فى الحلال والحرام[2] كما انتقد أبو الوليد الباجى خصم ابن حزم اللدود ولاة قرطبة لاشتراطهم على من يقدموه للحكم بين الناس أن لا يخرج على قول عبدالرحمن بن القاسم تلميذ مالك متى ما وجده، كما انتقد الطرطوشى تلميذ ابن حزم هو الآخر ولاة قرطبة ووصفهم بالجهل العظيم على فعلهم السابق، كما انتقد جمهور المقلدين على عصره واصفاً إياهم بأنهم لا يعرفون من آثار الصحابة والتابعين سوى القليل، ووصفهم مذهب إمامهم[3] كناية عن تغافلهم عن أصل التشريع الإسلامى.

الجدير بالذكر أن فقهاء المالكية فعلوا كل شىء مع ابن حزم كى يوقفوه عن نشر مذهبه الظاهرى المخالف لمذهبهم الرسمى – الذى انتشر بقوة السلطان–، ولما لم يفلحوا فى تحقيق مأربهم لجأوا إلى الإيقاع به وبمذهبه فى حادثة خطيرة طالما تكررت بالأندلس كلما ضاق أهلها بأحد ممن يخالفهم من العلماء، وهى إحراق كتبه علانية بإشبيلية، ولذا سعوا لدى السلطان للإيقاع به وإثارة العامة ضده[4]، ومن ثم التقت أغراضهم مع ما كان يرمى إليه

---

[1] نفسه، 240/2، 309.

[2] انظر: جامع بيان العلم، ص 533.

[3] نقلاً عن ابن فرحون، تبصرة الحكام، 29/1، 65.

[4] ابن حزم، رسالتان له أجاب فيهما عن رسالتين، رسائل 115،116/3 ؛ وانظر ابن سعيد، المغرب، 405/1.

المعتضد بن عباد صاحب إشبيلية، فكانت واقعة إحراق كتبه على مسمع ومرأى من الناس، وقد فصلنا دوافع هذه الحادثة ودور فقهاء المالكية فيها بكتابنا ابن حزم الأندلسى وأثره فى المجتمع الأندلسى مما هو غنى عن إعادته فى هذا المقام.

ظن فقهاء المالكية أنهم سيقضون على فكر ابن حزم بإحراق كتبه، إلا أن ظنهم خاب إذ كان لابن حزم جماعة من تلاميذه النجباء الذين قدروا فكره وحافظوا على كتبه التى كانوا يمتلكونها بنسخها ونشرها بين الناس، ولذا فعندما أحصاها ابن مرزوق اليحصبى وجدها ثمانين ألف ورقة[1]، وهو نفس إحصاء أبى رافع الفضل فى القرن الخامس الهجرى /الحادى عشر الميلادى.

لقد كانت أزمة المذهب المالكى متمثلة فى تقليد أتباعه للأقوال دون الركون إلى التأصيل والتجديد، وهو ما دعا ابن حزم لوصفهم وصفاً يتفق مع ما وصفهم به أكابر المالكية المجتهدين فى عصره وبعده قال ابن حزم"وأما أهل بلدنا فليس ممن يتعنى بطلب دليل على مسائلهم... فيعرضون كلام الله تعالى وكلام رسول الله على قول صاحبهم وهو مخلوق مذنب يخطىء ويصيب. فإن وافق قوله قول الله وقول رسوله أخذوا برأيه، وإن خالفاه تركوا قول الله وقول رسوله ظهريا وثبتوا على قول صاحبهم، ولا نعلم فى المعاصى ولا فى الكبائر بعد الشرك المجرد أعظم من هذا"[2].

ظل فقهاء المالكية على موقفهم من المذهب الظاهرى المخالف لهم، حتى بعد وفاة ابن حزم، ومن ثم نسمع عن الفقيه المالكى (عيسى بن سهل الأسدي الجياني) صاحب الأحكام الكبرى والذي جمع كتاباً سماه"التنبيه على شذوذ ابن حزم"وصفه فيه بالجهل والضلال والفسق والكفر والإلحاد ومفارقة جماعة المسلمين ووصف جميع مصنفاته بأنها لغو يجب

[1] عبدالباقى السيد: تاريخ أهل الظاهر، ص249، وابن مرزوق كان ظاهرى المذهب، ومولده بسرقسطة سنة 456هـ. أنظر: السلفى: معجم السفر، ص153.

[2] نقلا عن الونشريسى، المعيار، 8 تحقيق جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجى، دار الغرب الإسلامى، بيروت،1401هـ/1981م،/57، وانظر ابن عبدالبر، جامع بيان العلم، ص533-535، وقد وصفهم الطرطوشى بقوله"وجمهور المقلدين فى هذا الزمان لا تجد عندهم من آثار الصحابة والتابعين كبير شىء، وإنما مصحفهم مذهب إمامهم"أنظر ابن فرحون، تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مراجعة طه عبدالرؤف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، 1406هـ/1986م، 29/1.

الإعراض عنه[1]، وهو ما يؤكد استمرار المذهب المالكى فى نهجه تجاه المذاهب المخالفة له، وعدم قدرته على استيعابها أو التعايش معها، ومن ثم لم يكن أمام أتباعه سوى الطعن والتشويه.

استمر فقهاء المالكية فى عهد المرابطين على ما كانوا عليه سلفاً من المعارضة لمخالفيهم والحط من شأنهم، فنرى القاضى المالكى أبو بكر بن العربي يعمد إلى الحط من شأن ابن حزم والظاهرية تنفيراً للناس عن الإقبال على كتبه ومذهبه فقال عن الظاهرية"هي أمة سخيفة تسورت على مرتبة ليست لها وتكلمت بكلام لم تفهمه تلقوه من إخوانهم الخوارج حين حكم علي رضي الله عنه يوم صفين فقالت لا حكم إلا لله وكان أول بدعة لقيت في رحلتي القول بالباطن فلماعدت وجدت القول بالظاهر قد ملأ به المغرب سخيف كان من بادية إشبيلية يعرف بابن حزم نشأ وتعلق بمذهب الشافعي ثم انتسب إلى داود ثم خلع الكل واستقل بنفسه وزعم أنه إمام الأمة يضع ويرفع ويحكم ويشرع ينسب إلى دين الله ما ليس فيه ويقول عن العلماء ما لم يقولوا تنفيرا للقلوب منهم وخرج عن طريق المشبهة في ذات الله وصفاته فجاء فيه بطوام واتفق كونه بين قوم لا بصر لهم إلا بالمسائل فإذا طالبهم بالدليل كاعوا فيتضاحك مع أصحابه منهم وعضدته الرئاسة بما كان عنده من وضوء وبشبه كان يوردها على الملوك فكانوا يحملونه ويحمونه بما كان يلقي إليهم من شبه البدع والشرك وفي حين عودي من الرحلة ألفيت حضرتي منهم طافحة ونار ضلالهم لافحة فقاسيتهم أقران وفي عدم أنصار إلى حساد يطؤون عقبي تارة تذهب لهم نفسي وأخرى ينكشر لهم ضرسي وأنا ما بين إعراض عنهم أو تشغيب بهم وقد جاءني رجل بجزء لابن حزم سماه نكت الإسلام فيه دواهي فجردت عليه نواهي وجاءني آخر برسالة في الاعتقاد فنقضتها برسالة الغرة والأمر أفحش من أن ينقض يقولون لا قول إلا ما قال الله ولا نتبع إلا رسول الله فإن الله لم يأمر بالاقتداء بأحد ولا بالاهتداء بهدي بشر فيجب أن يتحققوا أنهم ليس لهم دليل وإنما هي

[1] نقلاعن الكناني، مؤلفات ابن حزم ورسائله بين أنصاره وخصومه، مجلة الثقافة المغربية، شوال – ذوالقعدة1389هـ/يناير–فبراير1970م،ص94،95، وابن سهل هو أحد فقهاء الأندلس المتعصبين للمذهب المالكي تولى القضاء وله عدة مصنفات أشهرها الأحكام الكبرى انظر البناهي، تاريخ قضاة الأندلس،ص96–97.

سخافة في تهويل فأوصيكم بوصيتين أن لا تستدلوا عليهم وأن تطالبوهم بالدليل فإن المبتدع إذا استدللت عليه شغب عليك وإذا طالبته بالدليل لم يجد إليه سبيلا(1)...

ولابد من وقفة لتحليل كلام ابن سهل و ابن العربي في الأتي:-

أولاً: أن كلامهما وليد التعصب لمذهبهما المالكي وكله خليط من الباطل لا يشوبه شائبة من الحق فكتب ابن حزم جزء كبير منها بين أيدينا وليس فيه شئ مما ذكرا.

ثانيا:- أن معظم الفقهاء و الأدباء والمحدثين و المؤرخين من المخالفين لابن حزم في المذهب و الموافقين أجمعوا على إمامته و ضبطه وإحاطته بعلم النقل و العقل و لم يرمه أحد بكفر أو شرك أو بدعة ولا قالوا عنه أنه قال عن العلماء ما لم يقولوا بل أجمعوا على صدقه وعدالته ودقته في النقل عن العلماء(2) بل إن أحد علماء الشافعية الكبار وصفه بقوله الإمام الأوحد(3).

ثالثا:- أن جمهور المخالفين له في المذهب تلقوا كتبه بالقبول وامتدحوا ما فيها من العلم وحسبنا في ذلك قول اثنين من أكابر علماء المذهب الشافعي في بعض مصنفات ابن حزم أولهما أبو حامد الغزالي الطوسي الذي قال:"وجدت في أسماء الله تعالى كتابا ألفه أبو محمد بن حزم الأندلسي يدل على عظم حفظه و سيلان ذهنه"والثاني هو الإمام المجتهد المطلق العز بن عبد السلام الذي قال:"ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل المحلي لابن حزم وكتاب المغنى للشيخ الموفق و تابعه الذهبي على قوله(4).

---

1 نقلا عن الذهبى، سير أعلام النبلاء، 18/188-190. وعن نقد أقوال ابن سهل وابن العربى فى ابن حزم أنظر: عبدالباقى السيد، ابن حزم الظاهرى، ص167،166.

2 انظر الحميدي، حذوة المقتبس،2/489-491، ابن بسام الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1399هـ/1979م، الدار العربية للكتاب، ليبيا تونس، 1398هـ/1978م، مجلد 1قسم 1ص167؛ الفتح بن خاقان، مطمع الأنفسي، تحقيق محمد علي شوابكه، دار عمار مؤسسة الرسالة، ط1،1403هـ/1983م، ص279، 280، الذهبي، سير الأعلام،18/201،187،184؛ السيوطي، طبقات الحفاظ، تحقيق على محمد عمر، مكتبة وهبه، القاهرة، ط1، 1393هـ/1973م، صً436 ؛ ابن العماد، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، دار إحياء التراث العربى، بيروت، (د.ت)، 3/299.

3 الذهبي، سير، 18/184.

4 نقلا عن الذهبي، سير،18/193،187.

رابعا: أن المحققيين من مخالفي ابن حزم في المذهب رفضوا قول ابن العربى فى ابن حزم، وانتقدوا ذلك، فعلى سبيل المثال شمس الدين الذهبى – أحد أقطاب المذهب الشافعى فى عصره – يقول:"لم ينصف القاضى أبوبكر رحمه الله شيخ أبيه[1] فى العلم، ولا تكلم فيه بالقسط، وبالغ فى الاستخفاف به، وأبو بكر على عظمته فى العلم لا يبلغ رتبة أبى محمد ولا يكاد[2] ...".

خامسا: أن قول ابن سهل السابق سرعان ما يرفضه القارىء الحصيف إذا ما علم أن من الشنع التى شنع بها على (ابن حزم) ما ذكره بكتابه (الفصل) من إظهار تبديل اليهود والنصارى للتوراة والإنجيل، وهى المسألة التى حسمها القرآن حسما لا يحتاج لجدل أو نقاش إذ أنها من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة.

سادسا: أن قول ابن العربى بأن ابن حزم من بادية إشبيلية لا ينم إلا عن غفلة وعدم معرفة بأماكن الرجال وتراجمهم، وهذا باب مهم من أبواب الجرح والتعديل، فابن حزم من إقليم الزاوية من عمل أولبه من قرية لبلة بقرطبة، ولو أن ابن العربى اطلع على أى كتاب من كتب التراجم والطبقات الأندلسية لما قفا هذا القفو الذى لم يقله أحد من كتاب التراجم والطبقات[3].

سابعا: أن قول ابن العربى بأن الرياسة عضدت ابن حزم، زعم باطل يؤكد عدم معرفة ابن العربى بتاريخ الرجال وأحوالهم، فابن حزم تقلبت به الحياة وتنكر له الرؤساء، فقد اعتقل على يد خيران العامرى (403-419هـ/ 1012-1028م) حاكم المرية[4]، ثم المستكفى (414-416هـ/1023-1025م) حاكم الأندلس[5]، ومنع من التدريس

---

[1] كان والد ابن العربى المالكى وهو عبدالله بن محمد بن أحمد بن العربى المعافرى تلميذا من تلامذة ابن حزم، صحبه سبعة أعوام تلقى عنه المذهب الظاهرى، وقرأ عليه مصنفاته كلها سوى المجلد الأخير من الفصل، وله منه إجازة أكثر من مرة. أنظر: عبدالباقى السيد، ابن حزم الظاهرى، ص243.

[2] أنظر: سير أعلام النبلاء، 190/18.

[3] أنظر: على سبيل المثال صاعد، طبقات الأمم، تحقيق حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة،1993م، ص98، ابن سعيد، المغرب، 354/1، ابن كثير، البداية والنهاية، مجلد6 ص569، المقرى، نفح الطيب، 288/2.

[4] ابن حزم، طوق الحمامة، تحقيق الطاهر مكى، دار الهلال، 261،262.

[5] ابن حزم، التقريب لحد المنطق، رسائل،346/4.

بمسجد قرطبة فى عهد المعتمد بالله (418-422هـ/1027-1030م)، ولم ينعم بالتعضيد سوى من حاكم ميورقة أحمد بن رشيق لفترة ما، فما أن مات ابن رشيق حتى أخرج ابن حزم قهرا من ميورقة[1]، وفى إشبيلية تعرض ابن حزم لأقصى ما يتعرض له عالم حيث أحرقت كتبه علانية أمام الناس بأمر من المعتضد بن عباد حاكم إشبيلية [2] فأى تعضيد لقيه ابن حزم لا أدرى.

ولنصغ إلى ابن حيان مؤرخ الأندلس العظيم وهو يقول عن ابن حزم (فطفق الملوك يقصونه عن قربهم ويسيرونه عن بلادهم إلى أن انتهوا به منقطع أثره بلده من بادية لبلة) [3].

ثامنا: أن قول ابن العربى بأن الظاهرية أخذوا أصولهم من الخوارج خاصة قول الخوارج لا حكم إلا لله، لا ينم إلا عن تعصب وجهل بأصول الظاهرية ومظانها، فالخوارج يعنون بقولهم لا حكم إلا لله أى كيف ندعى إلى كتاب الله ولا نقبل، وكان ذلك فى معركة صفين، وكانت بين على بن أبى طالب ومعاوية بن أبى سفيان، فأشار عمرو بن العاص وكان من فئة معاوية برفع المصاحف كخدعة وذلك لتفريق جيش على والذى كان يضم جماعة من القراء وهم الذين أجبروا على على قبول الدعوة لتحكيم المصحف ووقف القتال، ولذلك عرفوا بالمحكمة[4].

كان هذا هو الدافع لرفع الخوارج لهذا الشعار، لكن لهم أصول ومبادىء أخرى لا صلة لها لا بالظاهرية ولا بالمالكية ولا بأهل السنة قاطبة كتكفيرهم على بن أبى طالب وعثمان بن عفان وطلحة والزبير وعائشة وعبدالله بن عباس وسائر المسلمين وتخليدهم فى النار، وكفروا من لم يهاجر إليهم، وأجازوا قتل نساء وأطفال مخالفيهم، وأسقطوا حد الرجم عن الزانى لأنه ليس فى القرآن، كما أسقطوا حد القذف عمن قذف المحصنين من الرجال، وأوجبوه على النساء لأن حد قذف النساء فى القرآن، أما الرجال فليس لهم حد فى القرآن إلى غير ذلك من الأقوال الغريبة[5].

---

[1] ابن الأبار، الحلة السيراء، 2/128، عبدالباقى السيد، ابن حزم، ص76،78.

[2] عن ذلك أنظر: عبدالباقى السيد، ابن حزم الظاهرى، ص83.

[3] نقلا عن الذهبى، سير أعلام البنلاء، 18/201،200.

[4] عن قضية رفع المصاحف والتحكيم أنظر: ابن كثير، البداية والنهاية، مجلد 4 ص356-363.

[5] أحمد رمضان أحمد، الخلافة فى الحضارة الإسلامية،، دار البيان العربى، السعودية، 1403هـ/1983م، ص213 ؛ محمود اسماعيل، الخوارج فى بلاد المغرب، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة، 1986م، ص25،26.

وإذا ما نظرنا إلى الظاهرية فلم نجدهم يقولون بشىء مما قالت به الخوارج بل أثبتوا حد الرجم لوروده فى السنة، وانتقدوا الخوارج الأزارقة الذين رفضوا الرجم، بل إن ابن حزم قال عنهم إنهم ليسوا من فرق الإسلام[1] كما أثبت الظاهرية حد قذف الرجال[2] بل إن ابن حزم قد عقد فصلا من كتابه الفصل أسماه (ذكر شنع الخوارج) انتقد فيه أصولهم وآراءهم وأفكارهم[3].

أما ما ادعاه ابن العربى بأن الظاهرية يقولون لا حكم إلا لله فليس كما قال، بل إن الرجل عمد إلى بتر الأصل المنصوص عليه عند الظاهرية، وصاغه بما يتلائم مع نقده، وإنما أصل الظاهرية ينص على أن دين الإسلام لا يؤخذ إلا من القرآن أو مما صح عن رسول الله[4].

تاسعا: أن وصفه للقول بالظاهر بأنه بدعة مثل القول بالباطن، مجازفة سببها التعصب المذهبى، ويكفى فى الرد عليه أن جمهور المسلمين يعتبر الظاهرية من أهل السنة[5]، بل من العلماء من ربط بين المذهب الظاهرى، ومذهب أحمد بن حنبل إمام أهل السنة.

عاشرا: أما قول ابن العربى بأن ابن حزم خرج عن طريق المشبهة فى ذات الله وصفاته، وأنه كان يلقى على الملوك الذين آووه على حد زعمه من شبه البدع والشرك حتى يصدقوه، فيكفى فى الرد عليه أن أحدا من أكابر العلماء المحققين البعيدين عن التعصب لم ينسب ابن حزم لا إلا بدعة ولا إلا شرك، وقد سبق وأبطلنا زعم ابن العربى بأن الملوك كانوا يعضدون ابن حزم، وهو ما ينفى عنه تهمة إلقاء شبه البدع والشرك على الملوك.

لقد فطن الذهبى إلى أقوال بعض المتعصبين فى ابن حزم لمجرد خطئه فى مسألة أو أكثر فراح بعضهم يكفره والآخر يبدعه ويضلله وهو ما دعا الذهبى رحمه الله إلى إصدار رأيه فى

---

[1] ابن حزم، المحلى، 12/173-179.

[2] نفسه، 12/226.

[3] أنظر: الفصل فى الملل والأهواء والنحل، تحقيق أحمد شمش الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1416هـ/1996م، 3/124-127.

[4] ابن حزم، المحلى، 1/72.

[5] لمزيد من التفاصيل عن ذلك أنظر: عبدالباقى السيد: تاريخ أهل الظاهر، ص18-20.

ذلك فقال (أقطع بخطئه فى غير ما مسألة ولكن لا أكفره ولا أضلله وأرجو له العفو والمسامحة وللمسلمين وأخضع لفرط ذكائه وسعة علومه)[1].

حادى عشر: أن قول ابن العربى بأن ابن حزم كانت مناظراته مع قوم لا بصر لهم إلا بالمسائل فإذا طالبهم بالدليل كاعوا (أى جبنوا عن مجابهته) أولا يوضح تناقضه إذ إنه هنا يؤكد على اتباع ابن حزم الظاهرى للأدلة فى مناظراته، فى حين نسب ابن العربى الظاهرية للبدعة، وعدم معرفتهم للأدلة، ثانيا: أن قوله هذا يؤكد جهله بحياة ابن حزم العلمية ومناظراته للمالكية إذ إن ابن حزم ناظر أكابر المالكية وصغارهم، وليس أدل على ذلك من مناظرته لكبير أصحاب القياس، ولأحد أكابر المالكية فى مجلس أحد قضاة المالكية، بل إنه ناظر الباجى وهو من أكابر محققى المالكية وأشهرهم، وكان لديه من الحجج والأدلة ما ليس عند الآخرين، ومع ذلك انتصر عليه ابن حزم، وقد اعترف المقرى المالكى نفسه بأن ابن حزم أفحم الباجى فى مناظرته[2].

لقد بلغ التقليد لمذهب مالك مبلغه فى عهد المرابطين حتى أفضى ذلك بهم إلى التعصب وتحريم أى مذهب غير المذهب المالكى، وتحول الأمر من مرحلة التنظير بين العلماء إلى مرحلة التطبيق فنجد على بن يوسف بن تاشفين لم يقرب منه سوى من كان عنده علم بفروع مذهب مالك، فازدهرت فى عهده كتب المذهب ونبذ ما سواها، ونسى النظر فى كتاب الله وحديث رسول الله[3]، ولقد تعرض أهل الظاهر فى عهده للاضطهاد والتنكيل لرفضهم الاعتماد على مذهب مالك، ودعوتهم للاجتهاد واستنباط الأحكام من القرآن والسنة، ومن هؤلاء الفقيه محمد بن أحمد بن يحيى الأنصارى الخزرجى الميورقى الأصل، الذى ضرب بالسوط بأمر على بن يوسف، وسجن وقتا ثم سرحه بعد فترة[4].

وفى عهد تاشفين بن على بن يوسف بن تاشفين نراه يتابع سياسة أبيه فيرسل رسالة إلى والى بلنسية وقاضيها وسائر الفقهاء والوزراء والصلحاء ببلنسية يدعوهم إلى الاقتصار فى

---

[1] الذهبى، سير أعلام النبلاء، 202/18.

[2] المقرى، نفح الطيب، 282/2، وانظر عبدالباقى السيد، ابن حزم، ص77.

[3] عبدالواحد المراكشى، المعجب، ص151.

[4] كان الميورقى فقيها ظاهريا محدثا عارفا بالحديث وعلله وأسماء الرجال، توفى سنة 537هـ. أنظر ابن الخطيب، الإحاطة، تحقيق محمد عبدالله عنان، مكتبة الخانجى، 1395هـ/1975م، 190/3،191.

الأحكام والفتوى والشورى على مذهب مالك بن أنس، ومن يعمل بغير ذلك فقد اتبع الهوى[1].

لقد كان لهذه السياسة الرسمية من قبل الدولة أثرها على فقهاء المالكية الذين اتفقوا فيما بينهم فى عهد المرابطين على أن اعتقاد الظاهرية وإنكار القياس جرحة وبدعة[2].

الجدير بالذكر أن الفتوى السابقة لم يتبناها سوى فقهاء المرابطين ومقلدى المالكية، وليس أدل على ذلك من أن أحد قضاة المالكية فى عهد المرابطين قبل شهادة شاهد ظاهرى، ولم يعتبره مبتدعا، هنا هاج المالكية وماجوا ورفعوا الأمر إلى ابن رشد الجد أحد مجتهدى ومحققى المذهب المالكى لعله يؤيد فقهاء السلطة والمقلدون فيما ذهبوا إليه، لكن رأيه جاء مخيبا لآمالهم إذ قال إن كان الشاهد من أهل الاجتهاد الراسخين ويعارض العلماء فى بعض وجوه القياس فليست جرحة، وإن كان مقلدا متبعا للهوى فهى جرحة بأنه ينفى القياس[3].

لقد ارتأى فقهاء السلطة والمتعصبون من المالكية أن يشكلوا جبهة موحدة من خلال فتوى تدين الظاهرية، وذلك فى محاولة للحد منها ومطاردة أتباعها، ومنع المالكية من التحول إليها، خاصة وأن الظاهرية فى عهد المرابطين لم يكونوا قلة، بل كانوا يشكلون الجناح الثانى لحركة المريدين بزعامة محمد بن الحسين الميورقى، ومحمد بن خلف المعروف بأبى عبدالله الشبوقى[4]، ولقد اعترف القاضى ابن العربى المالكى نفسه بكثرة عدد الظاهرية فى عهد المرابطين[5].

وتجدر الإشارة إلى أن معارضة المالكية للظاهرية ترجع إلى الآتى:

أولا: رفض الظاهرية للرأى والقياس والاستحسان والتقليد والتعليل مما حدا بفقهاء المالكية إلى مجابهتهم لصرفهم عن منهجهم، ومخافة من تحول البعض من المغاربة والأندلسيين إلى مذهبهم [6].

---

[1] حسين مؤنس، نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين، مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة، ط1،،1420 هـ/2000م، ص20.

[2] الونشريسى، المعيار، 2/ 341.

[3] نقلا عن الونشريسى، المعيار، 2/ 341-344.

[4] عصمت هانم عبداللطيف دندش، الأندلس فى نهاية عصر المرابطين وبداية عهد الموحدين، رسالة دكتوراة، آداب عين شمس، 1406هـ/1986م، ص36.

[5] نقلا عن الذهبى، سير أعلام النبلاء، 18/ 189.

[6] أنظر: ديوان ابن حزم، ص63 المقطوعة الأولى الأبيات من 1-13.

ثانيا: استطالة الظاهرية على فقهاء المالكية بفضل القول، ولحنهم بالحجة حيث لا يجدون لهم ردا، فضلا عن انتقاد أحدهم وهو ابن حزم لبعض آراء الأئمة الأربعة التى رأى مجانبتها للصواب(1)، والواقع أن نقده لم يكن لذات الأئمة كما فعل ابن سهل وابن العربى، بل كانت ردودا على بعض آرائهم فحسب، أما الأئمة فكان شديد التبجيل لهم، ووصفهم بأنهم مسلمون فاضلون يلزم توقيرهم والاستغفار لهم(2).

ثالثا: مطالبة الظاهرية كل مسلم بقراءة القرآن والحديث بنفسه، واستخراج الأحكام، ورفض اتباع أقوال الأئمة دون السؤال عن البرهان والدليل المعتمد فى الفتوى.

رابعا: تعويل بعض الظاهرية على دراسة الفلسفة والمنطق، ودعوة أحدهم وهو ابن حزم لاستخدامها فى الاستنباط الفقهى، فى حين أن المالكية ينظرون إليها على أنها سببا للضلال والإلحاد(3).

خامسا: حدة ابن حزم وإفراطه فى الرد على المالكية بعنف حتى قال عنه ابن حيان المؤرخ الشهير:"فلم يكن يلطف بها عنده بتعريض، ولا يزمه بتدريج، بل يصك به معارضه صك الجندل، وينشقه أحر من الخردل"(4)، وقال عنه ابن العريف الصوفي:"لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان"(5).

سادسا: اجتهادات ابن حزم الفقهية التى انفرد بها وخالف جمهور الفقهاء من أهل السنة، بل خالف فيها إمام مذهبه داود بن على الأصفهانى، ومن أشهر هذه المسائل (رفضه لكراء الأرض جملة)(6)، فى حين أن فقهاء المالكية يجيزون ذلك، ومعظم الأراضى الأندلسية تزرع بالكراء. فكيف يسمح له بترويج مثل هذه الافكار التى تصادر منبعا مهما من منابع ثروتهم ومصدرا من مصادر سطوتهم الفقهية.

---

1 أنظر: المحلى، 1/123-132،131،129.

2 أنظر: رسالة فى الإمامة، ص214،213 ؛ الإحكام، 1/230.

3 ابن حزم، التقريب، ص98-101 ؛ رسالة فى الرد على الهاتف، ص122.

4 نقلا عن ابن سعيد، المغرب، 1/355.

5 نقلا عن الذهبي، سير أعلام النبلاء،18/199.

6 أنظر: المحلى، 7/43-62.

الجدير بالذكر أنه ما أن قامت الدولة الموحدية إلا وجوبهت بمعارضة من قبل فقهاء المالكية وعلى رأسهم القاضى عياض اليحصبى (ت544هـ/ 1149م)، والقاضى أبوبكر بن العربى، والكاتب أبوالحسن عبدالملك بن إياس القرطبى[1] فانتقدوا نظام الدولة القائم على أصول ظاهرية تخالف المذهب المالكى، ثم كانت هناك معارضة من قبل قطاع عريض من القبائل البربرية المدعومة من قبل بقايا المرابطين وحلفائهم من الفقهاء المالكية ومن ثم استحدث المهدى ما أسماه بالتمييز ليتخلص من هذه القبائل المعارضة له ولدولته ولفكره فقتل منهم الجم الغفير[2].

تحول الأمر فى عهد الموحدين إلى معارضة مسلحة، ومن ثم سمعنا عن ثورات قادها بعض فقهاء المالكية، وأخرى بتحريض من بعض المالكية، ومن هذه الثورات بالأندلس:

أولاً: ثورة لبلة بزعامة على الوهيبى وجماعة من المالكية منهم أبوالحكم بن بطال المحدث، وأبوعامر بن الجد الفقيه، ومن ثم أرسل عبدالمؤمن بن على قائده يحيى بن يومر سنة 554هـ1159م فحاصرها حصاراً شديدا ودخلها عنوة وأمر بقتل جماعة الفقهاء الذين كانوا يحرضون لبلة على المعارضة ومنهم ابن بطال وابن الجد[3]، وقد قتل الوالى الموحدى من أهل لبلة ثمانية آلاف شخص، ومن أحوازها أربعة آلاف، وهو الأمر الذى اعترض عليه عبدالمؤمن بن على، ومن ثم أمر باعتقال هذا الوالى الموحدى، وحمل مكبلاً إلى مراكش[4]، وكان السبب فى هذه الثورة هو مصادرة الموحدين للأراضى التى يقوم أهلها بالثورة ضدهم وضمها إلى الدولة، وظلت هذه سياسة اتبعها الموحدون فى حال الثورات على نحو ما جرى فى ثورة مارتلة 539هـ/1144م، وثورة ابن همشك 557هـ/1162م، ومن ثم اعترض الأندلسيون على هذه السياسة التى لم تلق قبولا من قبل فقهاء المالكية وكبار الملاك[5].

---

[1] مجهول، الحلل الموشية فى ذكر الأخبار المراكشية، مطبوعات معهد العلوم العليا المغربية، المطبعة الاقتصادية، رباط الفتح، 1936م، 6/115،116 ؛ عبدالمجيد النجار، المهدى بن تومرت، ص474.

[2] عبدالمجيد النجار، المهدى بن تومرت، ص425.

[3] ابن أبى زرع، روض القرطاس، ص254،255.

[4] عنان، عصر المرابطين وبداية الدولة الموحدية، ص340.

[5] سلوى عبدالخالق على، الأوضاع السياسية والاقتصادية، وأثرها على المجتمع الأندلسى، ص475،476.

ثانياً: ثورة على الجزيرى الفقيه المالكى الأندلسى فى عهد المنصور(580هـ-595هـ/1184م-1199م) سنة 586هـ/1190م، والذى غلف ثورته بشعارات دينية إصلاحية، واعتمد على التأويل والمتشابهات، معارضا بذلك المذهب الظاهرى[1] وراح ينكر على الموحدين مظاهر الأبهة والانحراف عن تعاليم المهدى[2]، وتنقل بين مراكش وفاس والأندلس، وتبعه أناس كثيرون، حتى قبض عليه فى مرسية والمنصور بالأندلس[3].

ثالثاً: ثورة أبى القاسم أحمد بن الحسين المعروف بابن قسى صاحب كتاب خلع النعلين، كان مقيما بالمرية ثم ارتحل إلى شلب وبنى ببعض قراها مسجدا وانتشر صيته وكثر أتباعه وحاسدوه وقالوا فلسفى التصوف، أعلن ثورته على عبدالمؤمن بن على[4] وكان قد لقى أبا العباس بن العريف الصوفى المالكى (ت536هـ/1141م) بالمرية قبل توجهه إلى مراكش، وأقبل على قراءة كتب أبى حامد الغزالى (505هـ/1111م) فى الظاهر، ودعا إلى الثورة فى الباطن ثم ادعى الهداية، وتسمى بالإمام، والتف الجم الغفير حوله منهم أهل يابرة ثم أهل شلب[5]، لكن عبدالمؤمن قضى علي ثورته وظفر بابن قسى وسجنه ثم عفى عنه وأطلق سراحه[6].

رابعاً: ثورة محمد بن يوسف بن هود فى مرسية ضد المأمون الموحدى (626هـ-630هـ/1229م-1232م)، فقد نادى بنفسه أميراً باسم المتوكل على الله، وتسمى بأمير المسلمين، وأعلن أنه يسعى إلى تحرير الأندلسيين من الموحدين[7]، وأنه لن يفرض عليهم سوى الضرائب الشرعية، وسيعمل على إقامة شرائع الإسلام الحق، وأعلن أن الموحدين

---

[1] ابن عذارى، البيان المغرب، ص207.

[2] لا شك أن استغلاله تعاليم المهدى فى دعايته كانت ستاراً استخدمه لجذب أكبر عدد من المؤيدين لنظرية المهدوية فقط، خاصة وأن الرجل مالكيا ويخالف الموحدين فى نظرية المهدوية هذه.

[3] عنان، عصر الموحدين ص179-181 ؛ أحمد عزاوى: رسائل موحدية، 2/173.

[4] ابن عذارى، البيان المغرب، ص38، وانظر: المناوى، الكواكب الدرية فى تراجم السادة الصوفي، تحقيق عبدالحميد صالح حمدان، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1/648.

[5] ابن الأبار، الحلة السيراء، 2/197-199.

[6] ابن عذارى، البيان المغرب، ص38، وانظر: المناوى، الكواكب الدرية، 1/648.

[7] محمد عبدالله عنان، عصر الموحدين وانهيار الأندلس، ص391.

كفار، وأمر أن يحتفل بتطهير المساجد التى دنسها فقهائهم، وارتدى السواد وأمر الزعماء بارتدائه اعترافا بسيادة بنى العباس ليستعين بهم على قتال الموحدين[1]، وقد سارعت معظم بقاع الأندلس لطاعة ابن هود ومبايعته كجيان وقرطبة وماردة وبطليوس وغرناطة ومالقة والمرية وشاطبة وجزيرة شقر وما والاهما، وزاد فى قوته ما أعلنه أنه عدو لدود للنصارى، وأن الخليفة العباسى المستنصر بالله (623هـ-640م/1226م-1242م) أقره على إمارة الأندلس، مما اضطره لخوض المعارك مع النصارى[2]، وقويت شوكته حتى انضم والى سبته أبوموسى أخو المأمون إلى ابن هود ضد أخيه[3].

إزاء هذه التطورات غادر المأمون إشبيلية ونجح فى استرداد غرناطة سنة 625هـ/1227م، ثم اشتبك مع ابن هود خارج لورقه فهزم ابن هود وفر إلى مرسية، فتعقبه المأمون، وحاصر مرسية لكنها امتنعت عليه، فآثر العودة إلى إشبيلية أوائل 626هـ/1228م، وما أن غادرها إلى العدوة حتى اجتمع أهل إشبيلية وأعلنوا خلع طاعة الموحدين، والاعتراف بطاعة ابن هود فى ظل الخلافة العباسية[4].

الجدير بالذكر أن ثورة ابن هود هذه وإن كانت فى ظاهرها ذات أبعاد قومية وسياسية، فإن دور المالكية فيها لا يمكن إغفاله، والذى يتضح فى الآتى:

أولا: أن دخول ابن هود مرسية تم بحيلة رتبها قاضى المدينة المالكى أبى الحسن على بن محمد القسطلى، الذى أوهم والى المدينة الموحدى أن ابن هود سوف ينضوى تحت لوائه ويخدمه برجاله، فلما دخل ابن هود غدر به وقبض عليه[5]، وهذا يوضح أن المالكية حتى وإن انضووا تحت لواء الموحدين وتولوا لهم المناصب فإنهم لم ينسوا أبدا مخالفة هذه الدولة للمذهب المالكى واتخاذها مذهبا مغايرا، بل واضطهاد المالكية وحرق كتبهم، وإسقاط دولتهم التى كانوا ينعمون فى ظلها وهى دولة المرابطين.

---

[1] يوسف أشباخ، تاريخ الأندلس فى عهد المرابطين والموحدين، ترجمة محمد عبدالله عنان، مؤسسة الخانجى، القاهرة، ط2، 1377هـ/1958م، ص408، عنان، عصر الموحدين، ص391،392.

[2] يوسف أشباخ، تاريخ الأندلس فى عهد المرابطين والموحدين، ص408، عنان، عصر الموحدين، ص392.

[3] نفسه، ص410.

[4] ابن الخطيب، الإحاطة، 412/1، عنان، عصر الموحدين، ص392،393.

[5] الحميرى، صفة جزيرة الأندلس، ص119.

ثانيا: أن الثورة كانت موجهة ضد المأمون بن المنصور والذى كان مثل أبيه فى إظهار الظاهرية والتمكين لها، ومعارضة المالكية وكل ما من شأنه أن يقلل من شان الظاهرية[1]، وهو ما يؤكد أن هذه الثورة كانت مدعومة من قبل فقهاء المالكية.

ثالثا: أن أسرة بنو هود كانت أسرة مالكية مقربة لفقهاء المذهب المالكى منذ أن ظهرت فى سرقسطة[2].

رابعا: أن ابن هود سلك نفس طريق ابن غانية المالكى فى الاتصال بالعباسيين ومبايعتهم، وهو ما يوضح مدى الاتصال والتقارب الفكرى والمذهبى بين ابن هود وابن غانية.

خامسا: أن ابن هود لم ينس ما فعله ابن تومرت بالمرابطين من تنكيل ووصف بالكفر والتجسيم، ومن ثم فقد فعل بالموحدين ما فعلوه بالمرابطين فوصفهم بأنهم كفار، وأمر أن يحتفل بتطهير المساجد التى دنسها فقهائهم أصحاب النزعة الظاهرية المغايرة للمذهب المالكى[3].

سادسا: أن ابن هود بعد نجاح ثورته ولى أمر مرسية لأبى بكر عزيز بن خطاب الفقيه المالكى[4].

وقد سلك أتباع المذهب المالكى طريقاً آخراً لمعارضة المذهب الظاهرى فى عهد الموحدين تمثل فيما وقع من ردود من قبل المالكية على ابن حزم والظاهرية أثرت الحياة

---

[1] ابن خلدون، العبر،6/253، وأنظر: ابن الخطيب، الإحاطة، 1/420،419؛ محمد عبدالله عنان، عصر المرابطين والموحدين، ص370-372؛ عبدالباقى السيد، ابن حزم الظاهرى وأثره فى المجتمع الأندلسى، ص208.

[2] محمد عبدالله عنان، دول الطوائف، ص433.

[3] يوسف أشباخ، تاريخ الأندلس فى عهد المرابطين والموحدين، ص408، عنان، عصر الموحدين، ص392،391.

(4) ابن الأبار، الحلة السيراء،ص311،308؛ السيد عبدالعزيز، مدينة مرسية موطن الشيخ أبى العباس المرسى، مجلة جمعية الآثار، الإسكندرية، ص17 ؛ محمد على السعيد دبور، الدور السياسى والاجتماعى للعلماء فى الأندلس فى عهدى المرابطين والموحدين، رسالة ما جستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1419هـ/1999م، ص373-376، سحر السيد عبدالعزيز، بنو خطاب بن عبدالجبار التدميرى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989م، ص80،79.

الفكرية فى عهد الموحدين، ومنها رد الحسن بن على المسيلى (ت 580هـ/1184م) فى كتاب سماه"الرد على منكر القياس"، ورد ابن المواق فى كتاب سماه"المسائل المنتقدة على ابن حزم"، حيث جمع فيه ردود علماء المالكية قبله على مسائل انتقدوها على ابن حزم، وكان ذلك فى عهد المنصور الموحدى[1]، ورد القاضى أبوطالب عقيل بن عطية القضاعى والذى سماه"فصل المقال فى موازنة الأعمال وحكم غير المكلفين فى العقبى والمآل فى الرد على الحميدى وشيخه ابن حزم"، وقد جاء هذا الرد بعد وقوع مناظرات بين المالكية والظاهرية حيث حط المالكية من قدر ابن حزم ولم يقبلوا لابن حزم قولا تقليدا لأئمتهم، وعمد الظاهرية إلى تعظيم أمره وعند حديثهم عن أخطائه أحالوا بالوهم والخطأ على من يرد على ابن حزم بأنه لم يفهم كلامه، هنا قام القاضى القضاعى المالكى الذى تأثر بمنهج الموحدين الظاهرية فى الأصول فصنف كتابه السابق واتخذ فيه موقفا وسطا أعجب الموحدين الظاهرية وأعجب من اتبع منهجهم حيث أعلن بأن ابن حزم واحد من العلماء وممن يقصد الحق نفسه فيما يراه ويؤثر العدل فيما يظنه ويتحراه فتارة يخطىء وتارة يصيب[2]، كما رد القضاعى على ابن حزم فى تأويل قوله تعالى (وأما من أوتى كتابه وراء ظهره)، ومن المتعصبين للمذهب المالكى ابن زرقون (ت 621هـ/1224م) والذى رد على ابن حزم وحط من قدره فى كتابه (المعلى فى الرد على المحلى والمجلى لابن حزم)[3]، وأبوزكريا يحيى بن أبى على الزواوى (ت 611هـ /1214م) فى كتابه (حجة الأيام وقدوة الأنام)، وقد تعصب الظاهرية لابن حزم ورفعوا أمر الزواوى إلى الخليفة فى مراكش بسبب لعن الزواوى لابن حزم، وقد خشى الزواوى الذهاب إلى الخليفة فأناب للدفاع عنه صاحبه عبدالكريم بن عبدالواحد الحسنى الذى أفلح فى عرض وجهة نظر صاحبه فى كتابه بخصوص ابن حزم ومذهبه بحضرة الفقهاء من الظاهرية وغيرهم من المجتهدين، وانتهى المجلس إلى قرار الخليفة بخصوص الزواوى بأن يترك على اختياره إن شاء سكت عن نقد ابن حزم، وإن شاء تكلم[4]، ومن الردود على ابن حزم

[1] سمير قدورى، الردود على ابن حزم، ص322،323.

[2] الكنانى، مؤلفات ابن حزم، ص96،97.

[3] محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية، ص178.

[4] الغبرينى، عنوان الدراية، ص 247،248 ؛ وانظر: عبدالمجيد النجار، المهدى بن تومرت، ص475 ،474.

كتاب"الرد على نفاة القياس لعبدالحميد بن أبى البركات الطرابلسى (ت684هـ /1285م)([1]).

وعلى أثر ردود المالكية على ابن حزم كانت تصدر ردوداً من الظاهرية على المالكية تدافع عن ابن حزم ومن هذه الردود رد أحمد بن محمد بن حزم المذحجى الإشبيلى – حفيد ابن حزم من قبل أمه- على كتاب ابن العربى الدواهى والنواهى بكتاب سماه"الزوايغ والدوامغ"تتبع فيه ابن العربى كلاما بكلام وحديثا بحديث وفقها بفقه ونظما بنظم ونثرا بنثر وإقذاعا بإقذاع([2])، بل إن ابن العربى نفسه فى عهد عبدالمؤمن بن على قاسى من الظاهرية الأمرين لانتقاده لهم ولابن حزم فكانوا شوكة فى حلقه وردوا عليه بأقسى الردود وقد عبر هو بنفسه عن ذلك بقوله"وفى حين عودتى من الرحلة – رحلته العلمية من المشرق- ألفيت حضرتى منهم طافحة، ونار ضلالهم لافحة فقاسيتهم مع غير أقران، وفى عدم أنصار، إلى حساد يطؤون عقبى، فيدوسون ذيلى، فإذا دنوا عدموا جانبى، فتارة تذهب لهم نفس، وأخرى تنكسر لهم ضرس، وأنا بين إعراض أو تشغيب بهم"، وقد وصفهم أى الظاهرية بأنهم كثرة كاثرة بقوله"وجدت القول بالظاهر قد ملأ المغرب"([3])، وكان لمناظرات وردود الظاهرية على ابن العربى المالكى أثر فى اتجاهه للتأليف للرد عليهم وذلك مثلما فعل فى كتابه"المسالك إلى موطا مالك"الذى كان رد فعل لمناظرة وقعت بينه وبين أهل الظاهر الذين عابوا موطا مالك وانتقدوه، فجاء كتابه مختصا بتأصيل الفقه المالكى فى ضوء الآثار والسنن، مما يؤكد تأثره بالنهج الظاهرى بداية من فكرة الكتاب، ونهاية باتباع منهج التأصيل فى كتابه([4])، ومن هذه الردود ردود ومناظرات خضر بن محمد بن نمر التجيبى الظاهرى ([5]).

ورغم أن الدولة الموحدية اتخذت من الظاهرية مذهباً رسميا لها وعممت القول به فى القضاء والفتيا فإنها لم تمنع المالكية من بث أقوالهم فيما يخص القضاء والفتيا وخلافه، ولذا

---

[1] سمير قدورى، الردود على ابن حزم، ص323.

[2] المراكشى، الذيل والتكملة، السفر الأول، القسم الأول، ص408.؛ وانظر:ابن عقيل، رد على ابن العربى، ص147؛ توفيق الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص275،276.

[3] ابن العربى، العواصم من القواصم، 2/336،337.

[4] الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص846،847.

[5] توفيق الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص278.

وجدنا المالكية يلجأون إلى التنظير فاشترطوا للقاضي أن يكون مالكي المذهب، ذكراً، حراً، مسلماً، عالماً، عاقلاً، بالغاً، عادلاً، يتمتع بسلامة حواس السمع والبصر واللسان، واحداً لا أكثر حيث لا يصح تقديم اثنين ليقضيا معاً فى قضية واحدة، لاختلاف الأغراض وتعذر الاتفاق(1).

وفسر المالكية العلم الذى اشترطوه للقاضي نوعان؛ علم يؤدي إلى الاجتهاد وهو العلم بالكتاب والسنة وما وقع عليه إجماع الأمة، واستخراج ما فى الوسع فى فهم اللغة، وبالنظر فيما يلحقه فيه لوم شرعي اصطلاحاً، وعلم بمذهب مالك فقط(2).

كما شرط المالكية على القاضي أن يصدر حكمه على أصول مذهب مالك، وهي القرآن ثم السنة التى صحبها العمل، ثم أقوال الصحابة، فإن اختلفوا يقضي بما صحبته الأعمال، فإن لم يصح أن العمل اتصل بقول بعضهم تخير من أقوالهم، ثم التابعين، فإن لم يجد إجماعاً قضى بما يؤدي إليه النظر والاجتهاد فى القياس بعد مشورة أهل العلم، فإن اجتمعوا على شئ أخذ به، وإن اختلفوا نظر إلى أحسن أقوالهم عنده(3). كما جعلوا الفتوى بالأندلس على ثلاثة أقسام. قسم قلد مالك وحفظ أقواله وأقوال أصحابه، ولم يتفقه فى معانيها ولا ميز صحيحها من سقيمها، وقسم قلده وحفظ أقواله وأقوال أصحابه، وتفقه فى معانيها وعلم الصحيح من السقيم إلا أنه لم يبلغ درجة التحقيق، وقسم بلغ درجة الاجتهاد والقياس على الأصول(4) وقد اعتمدت كتب المالكية وحدها فى الفتوى كموطأ مالك، المدونة له أيضاً، وكتب ابن يونس والمنتقى لابن الجارود وغيرها(5).

كما اعترض بعض فقهاء المالكية على المهدوية – التى أصل لها المهدى ابن تومرت أول حكام الموحدين– ومنهم (ابن العريف الصوفى) الذى أفتى فى رسالة له ردا على تساؤل عن المهدى"وانتظار مهدى يصلح به لا يعتقده حصيف، ولا يظن مثله بمسلم إلا ضعيف"(6)،

---

1 التباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص4 ؛ وانظر ابن فرحونن: تبصرة الحكام، 65/1.

2 البناهي، السابق، ص 206 ؛ وانظر ابن فرحون، السابق، 29/1.

3 ابن فرحون، مصدر سابق، 64/1؛ وانظر محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ص 414. 419.

4 الونشريسى، المعيار، 33/10، 34.

5 نفسه، 109/12، 110.

6 أنظر: مفتاح السعادة، تحقيق عصمت عبداللطيف دندش، دار الغرب الإسلامى، ط1، 1993م، ص35.

بل إنه ذهب إلى أبعد من هذا عندما صرح فى رسالة خاطب بها أحد أصحابه وأتباعه قائلا عن ابن تومرت ومهديته وعصمته (إن الله أرحم بالأمة أن يفتقر سلطانها إلى شخص واحد بعينه حتى لا تصلح إلا به)([1]).

ومن المالكية الذين عارضوا الحكم الموحدى فى بدايته القاضى أبوبكر بن العربى الذى دعا الناس للانضواء تحت حكم المرابطين ضد الموحدين وأفتى بأنهم قاموا بدعوة الحق ونصرة الدين، وأنهم حماة المسلمون الذابون عنهم والمجاهدون دونهم، ولو لم يكن لهم فضيلة إلا واقعة الزلاقة لكان ذلك من أعظم فخرهم([2])، ولم يكتف ابن العربى بهذا بل حرض الناس على الاستبسال فى مقاتلة الموحدين أثناء حصارهم لإشبيلية، ودفع بابنه عبدالله ليكون فى صفوف المدافعين عن المدينة([3]) لكن ابن العربى سرعان ما رضخ للموحدين بعد هزيمة المرابطين، ورأس وفد إشبيلية الذى قدم على عبدالمؤمن لمبايعته سنة 541هـ /1146م([4]).

بيد أن الموحدين لم ينسوا دور ابن العربى عميد فقهاء إشبيلية والأندلس آنذاك فى التحريض ضدهم، فضلا عن انتقاده لأبى حامد الغزالى شيخ إمامهم المهدى بن تومرت مما دفع طائفة من مالكية المغرب إلى تكفير الغزالى، وعلى رأسهم قاضى المرابطين ابن حمدين([5])، وانتقاده لداود بن على الظاهرى وابن حزم ووصفهما بالجهالة والسخافة وحطه من شأن الظاهرية([6]) ووصفه لها بأنها هدم للدين، وبأن اليهود إخوان الظاهرية، وتحريضه المالكية للرد على ابن حزم، فضلا عن روايته وإسناده لأقاويل أصحاب مالك ([7])، وتبديعه وتضليله وتجهيله للمنذر بن سعيد البلوطى الظاهرى ([8])، ومن ثم فقد تظاهروا بإكرامه وإحسان وفادته وقبول بيعته هو ومن معه من الفقهاء، ليسهل لهم تنفيذ خطتهم بالتخلص منه فدسوا له من سمه بقرية مغيلة بين فاس ومكناس سنة 543هـ/1148م ([9]).

---

[1] نفسه، ص34.

[2] نقلا عن مجهول، الحلل الموشية، 6/115،116.

[3] ابن عذارى، البيان المغرب، ص36 ؛ وأنظر: عبدالله علام، الدولة الموحدية، ص182،183.

[4] ابن عذارى، اليان المغرب، ص33.

[5] محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية، دار الفكر، القاهرة، د.ت، ص138.

[6] أنظر: القرطبى، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق هشام سمير البخارى، دار عالم الكتب، الرياض، 1423 هـ/ 2003 م، 17/282؛ الذهبى، سير أعلام النبلاء، 18/188-190.

[7] ابن عقيل الظاهرى، رد على ابن العربى، ط الصاوى، 1353هـ، ص143،126،110،108.

([8]) ابن العربى، الناسخ والمنسوخ فى القرآن الكريم، تحقيق عبدالكبير العلوى المدغرى، وزارد الأوقاف والشئون المغربية، 1408هـ/1988م، ص127،128.

([9]) ابن أبى زرع، روض القرطاس، ص245 هامش 472 ؛ وانظر: البناهى، تاريخ قضاة الأندلس، ص95.

الجدير بالذكر أن من أسباب استقبال عبدالمؤمن بن على لوفد إشبيلية أنه كان يضم طائفة من الظاهرية منهم ابن صاحب الصلاة، ومحمد بن القاضى شريح الظاهرى[1].

وتجدر الإشارة إلى أن كل من القاضى عياض والقاضى أبوبكر بن العربى(ت543هـ /1148م) المالكيان رغم انضوائهما تحت لواء الموحدين، فإنهما قد اعترضا على بعض فتاوى الظاهرية فى عهد عبدالمؤمن بن على ومنها إجازتهم ولاية المرأة القضاء وأفتى كل منهما بعدم جواز ذلك[2]، ويرجع هذا الاعتراض إلى الآتى:

أولا: أن هذين القاضيان من أكابر المذهب المالكى، وليس من السهل عليهما أن يتركا فقه مذهبهما بسهولة حتى وإن انضويا تحت لواء الموحدين، وهذا الأمر كان معروفا لدى عبدالمؤمن بن على، ومن ثم لم يمكنهما من تولى مناصب فى الدولة، بل قيل كما سبق أنه تخلص من كليهما بالقتل.

الثانى: أن الدولة الموحدية لم تتبن فتوى الظاهرية بجواز تولى المرأة القضاء عمليا، بل ظلت الفتوى فى مرحلتها التنظيرية، ومن ثم فإن فتوى عياض وابن العربى كانت مجرد رد على فتوى تنظيرية، وليست نقدا للدولة ولنظامها.

---

[1] ابن عذارى، البيان المغرب، ص33.

[2] ابن فرحون، تبصرة الحكام، 26/1.

المبحث الرابع: الدور السياسى لفقهاء المالكية

رغم الخلاف بين المالكية والظاهرية فى عهد الموحدين - والذى وصل إلى حد الصراع كما سيتضح بالفصل السادس من هذه الدراسة – فإن المالكية وظفوا فقههم لمواجهة الخطر الخارجى الذى كان يتربص بمسلمى الأندلس والمتمثل فى نصارى الشمال، ومن ثم عندما صنف يوسف بن عبدالمؤمن كتاباً أسماه – الجهاد – رغب فيه الناس لتحقيق هذه الفريضة بضم مجموعة كبيرة من الأحاديث الواردة فى فضله والحث عليه وبيان محاسنه[1]، أيده فى ذلك فقهاء المالكية وصنف أحدهم وهو محمد بن عيسى بن المناصف الأزدى القرطبى (ت620هـ/1223م) كتاباً عن الجهاد سماه"الإنجاد فى أحكام الجهاد"[2]، وفى معركة الأرك، وهى مدينة من أعمال قلعة رباح لعب ابن رشد الحفيد - وهو أحد أقطاب المذهب المالكى آنذاك – دوراً مهماً فى تحريض المسلمين فى الانخراط فى هذه الحملة، لنصرة الإسلام، ولمواجهة حركة الاسترداد المسيحى التى أشعلها الفونسو الثامن ملك قشتالة[3].

وقد لعب علماء المالكية دورا مهما فى مواجهة حركة الاسترداد المسيحى بالتحريض على الجهاد والمشاركة بأنفسهم لتشجيع المجاهدين والمتطوعين على مواجهة الخطر الصليبى الداهم للأندلس فها هو القاضى أبو على ابن حجاج يخطب فى المجاهدين والجند قبل معركة الأرك يحرضهم على الجهاد ويوضح لهم فى خطبة بليغة فضله ومكانته مما كان لها أثر كبير فى شحذ همم المجاهدين وتنوير بصائرهم حتى تم النصر للمسلمين فى هذه المعركة الفاصلة[4]، ودعا أبوبكر بن طفيل العرب للجهاد مع يوسف بن عبدالمؤمن فى غزوته على الأندلس واصفا إياهم بالشهامة والزعامة وأنهم السيف الماضى فى نصر الدين وحمايته[5] كما شارك كل من محمد بن أبى على أزناق وأخوه يحيى، وأبومحمد عبدالله الملقى شيخ طلبة

---

[1] أنظر: كتاب أعز ما يطلب، ص 377-401 ؛ عبدالباقى السيد، ابن حزم، ص129.

[2] توفيق الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص179.

[3] محمود على مكى، التراث السياسى فى المغرب والأندلس قمم وتحولات، ضمن ندوة قضايا المخطوطات ديسمبر 2001م، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 2002م، ص135.

[4] ابن عذارى، البيان المغرب، ص219.

[5] ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص324،325.

الحضر فى غزوة يوسف بن عبدالمؤمن ضد نصارى أسبانيا سنة 566هـ/1170م[1]، وفى عام 567هـ/1171م شارك الفقيه المالكى ابن الجد والفقيه أبو محمد المالقى، والقاضى أبوموسى عيسى بن عمران، والقاضى أبو الوليد بن رشد الحفيد (ت595هـ/1198م)، والقاضى أبو محمد بن الصفار فى غزوة يوسف بن عبدالمؤمن على وبذة[2]، وقد وصل الأمر ببعض الفقهاء المستنيرين من المالكية والذين تأثروا إلى حد كبير بالفقه الظاهرى من أمثال ابن رشد إلى الفتوى بضرورة توجيه مال الحج والجهد المبذول فيه إلى الجهاد دفاعاً عن الأندلس ضد حركة الاسترداد المسيحى[3]، وفى غزوة شنترين سنة 580هـ/1184م شارك فيها القاضى المحدث أبوالمكارم هبة الله بن الحسين المصرى (ت 586هـ/1190م)، وابن زهر، وابن طفيل، والقاضى أبوالحسن المالكى على بن عبدالله بن عبدالرحمن[4]، وفى غزوة قفصة الثانية استصحب المنصور القاضى هبة الله بن الحسين المصرى[5]، وفى موقعة العقاب شارك جماعة من الفقهاء واستشهدوا فى المعركة من أمثال الفقيه المحدث أبوعمر أحمد بن عات النفزى، والمحدث المقرىء محمد بن الحسن بن الحاج الأنصارى الذى كان يحض على الجهاد ويرغب فى الشهادة، وإسحاق بن إبراهيم بن يغمور الأندلسى المالكى، والإمام الصوفى أبوالصبر الفهرى، والقاضى ابن حماد العجلانى[6]، وأيوب بن عبدالله بن أحمد السبتى المالكى[7]، والقاضى محمد بن حسن بن صاحب الصلاة[8].

كما كان للعلماء دور فى الدفاع عن قصر أبى دانس سنة 614هـ/1217م واستشهد فى الدفاع عنه المحدث ابن عبدالنور السباى وكان كثيرا ما يحضر الغزو ويبلى فيه البلاء الحسن، والفقيه الزاهد أبوالعباس المجاهد أحمد بن محمد الأنصارى [9]، وفى عام 627هـ/1230م

---

[1] ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص352.

[2] نفسه، ص405.

[3] محمود مكى، التراث السياسى فى المغرب والأندلس، ص135.

[4] محمد على السعيد دبور، الدور السياسى والاجتماعى للعلماء فى الأندلس، ص148،149.

[5] ابن الآبار، التكملة لكتاب الصلة، 150/4.

[6] نفسه، ص165-167.

[7] صلاح السيد، التربية الإسلامية فى المغرب الأقصى، ص223.

[8] البناهى9، تاريخ قضاة الأندلس، ص115.

[9] محمد على السعيد دبور، الدور السياسى والاجتماعى للعلماء فى الأندلس، ص172،173.

استشهد فى الدفاع عن ميورقة جماعة من العلماء منهم القاضى إبراهيم الغرناطى، والخطيب المقرىء أبوالحسن العبدرى الذى أسر بعد تغلب النصارى على ميورقه ومات بعدها بيسير، والكاتب أبوعبدالله البكرى(1)، وفى عام 634هـ/1237م دافع جماعة من العلماء والفقهاء من المالكية عن حصن أنيشه منهم الإمام أبوالربيع سليمان بن سالم الكلاعى الذى خرج إلى المعركة وكان يحمل الراية بيده متقدما أمام الصفوف يحض المسلمين على الاستبسال والتفانى قائلا"أعن الجنة تفرون"حتى استشهد صابرا محتسبا(2)، وبعد هذه المعركة حاول ابن الأبار المالكى إنقاذ بلنسية من خطر النصارى فقام بمغامرة دبلوماسية إذ ذهب إلى أبى زكريا الحفصى بتونس يستنجده ضد ملك أرجون الذى أخذ يمهد السبل للاستيلاء علي بلنسية، واستجاب العاهل الحفصى بعدما سمع من ابن الأبار قصيدة أبكته هو ومن حوله، فأرسل مع ابن الأبار أسطولا محملا باسلاح والأموال والأقوات لإنجاد المدينة، ولكن هذا الأسطول تعرض لمطاردة السفن الأرجونية، ومن ثم لم يقدر له الوصول للدفاع عن المدينة التى لقيت مصيرها المحتوم على يد الأرجونيين(3).

---

1 نفسه، ص175.

2 نفسه، ص177،178 ؛ وانظر: عنان، عصر الموحدين، ص658.

3 عنان، تراجم إسلامية، ص347-349. ومما جاء فى هذه القصيدة المبكية

أدرك بخيلك خيل الله أندلسا إن السبيل إلى منجاتها درسا

وهب لها من عزيز النصر ما التمست فلم يزل عز النصر منك ملتمسا أنظر نفسه، ص348.

المبحث الخامس: موقف المالكية من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

وفيما يخص موقف المذهب المالكى من بعض الأوضاع الاقتصادية بالأندلس: فقد اختلف فقهاء المذهب حول مسألة إحياء الدولة الموحدية ومن قبلها لأرض الموات فبعضهم أيدها وأفتوا بعدم جوازها إلا بإذن الإمام كما فعل الموحدون وأيدوا فتواهم بقول مالك بن أنس، وعبدالملك بن حبيب، ومطرف، وابن الماجشون، وابن القاسم، وابن نافع، وأشهب، وأصبغ، وابن رشد الجد. فى حين عارض جماعة من المالكية، وأفتوا بجواز إحياء الموات بدون إذن الإمام (الخليفة الموحدى ومن قبله) وأيدوا فتواهم بقول سحنون الذى أفتى بجواز الإحياء بدون إذن الإمام[1].

كان على رأس الفئة الأولى القاضي عياض الذى أفتى بأن"الإقطاع تسويغ الإمام من مال الله شيئاً لمن يراه أهلاً لذلك"[2]، وقال:"المراد به ما يخص به الإمام بعض الرعية من الأرض الموات"[3]. فى حين اتفق مع الفئة الثانية جماعة من الظاهرية عارضوا الموحدين فيما ذهبوا إليه، وأفتوا بما أفتى به ابن حزم بخصوص هذا الشأن وهو جواز الإحياء دون إذن أحد[4]

الجدير بالذكر أن معارضة النظام الإقطاعى فى عهد الموحدين لم تقف عند حد الفقهاء الذين لم تتعد معارضتهم مرحلة التنظير، بل وصل الأمر إلى المعارضة الثورية على يد بعض المغامرين وهو على بن بدر الهنتانى الذى هاله استفحال إقطاع الأراضى فى عهد الموحدين، واستبداد حكام الولايات بما تحت أيديهم دون رقيب، ومن ثم أعلن ثورته فى السوس فى عهد المرتضى الموحدى[5].

---

[1] الونشريسى، المعيار، 117/5.

[2] نقلا عن محمد بن إسماعيل الصنعاني: سبل السلام، تحقيق: محمد عبد العزيز الحوالي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط4، 1379هـ، 86/3.

[3] ابن حجر العسقلاني: فتح البارى، تحقيق محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 47/5.

[4] المراكشى، المعجب، ص53،54 ؛ الكنانى، مؤلفات ابن حزم، ص97؛ عبدالباقى السيد، ابن حزم، ص131،132

[5] إبراهيم القادرى، الإسلام السرى، ص74 ؛ وإلى جانب الإقطاع فقد كانت هناك أسباب أخرى محركة للثورة عنها أنظر: نفس المرجع، ص71-77.

ولا ندرى هل كان لبعض فقهاء المالكية المعارضين لإقطاع الموحدين دور فى تحريك هذه الثورة أم لا ؟، إذ إن المصادر لم تشر إلى شىء من ذلك، وإن كان من غير المستبعد أن مغامراً كابن بدر قد حاول استغلال أى دعم يؤيد حركته، وإن كان فتوى فقهية مالكية تعارض الموحدين.

وبشأن الأوضاع الاجتماعية بالأندلس فقد وقف فقهاء المالكية موقفاً تقليدياً من مجالس الغناء والموسيقى التى انتشرت بين الناس حكاما وقوادا وحرفيين وشعراء، إذ منعوا استخدام الآلات الموسيقية، وأفتوا بكسرها وتأديب بائعيها وفسخ عقد البيع إن تم، ولم يستثنوا من الحرمة سوى الدف والكبر[1]، وبالرغم من هذه المعارضة فإن تأثيرها لم يعدو الفقهاء وطلبة العلم، وذلك لأن الموسيقى كانت كالخمر فى المجتمع الأندلسى قاسم مشترك فى كل الحفلات والأفراح، فضلا عن تمسك البعض من الأندلسيين بعمل أهل المدينة فى السماع وهو الإجازة[2].

الجدير بالذكر أنه كانت هناك فئة من المالكية يعارضون الغناء والموسيقى جملة، ومن ثم أفتوا بما أفتى به المالكية الأول بأن بائع آلات اللهو يؤدب، ويفسخ البيع، وتكسر الآلات[3]، وكان منهم القاضى عياض الذى عمل على نشر رسالة فى تحريم الغناء كان قد قرأها على شيخه الطرطوشى[4]، وقد انتحى علماء الظاهرية للرد على هذه الفئة المحرمة للغناء، ومنهم ابن عربى الصوفى الذى قال عن السماع"إنا لم نحرمه بل أبحنا الشعر والغناء على القدر الذى جاءت به الشريعة"[5]، وقال فى موضع آخر:"هو عندنا مباح على الإطلاق

---

[1] ابن فرحون، تبصرة الحكام، 200/2 ؛ وانظر ابن عبدالرؤف، رسالة فى الحسبة، ص83.

[2] هنرى بيريس، مرجع سابق، ص332 ؛ وانظر الطاهر مكى، دراسات عن ابن حزم، ص44.

[3] ابن فرحون، تبصرة الحكام، 200/2.

[4] ناطق صالح مطلوب، فهارس شيوخ العلماء فى المغرب والأندلس حتى القرن العاشر الهجرى، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 978م، ص78.

[5] أنظر: روح القدس فى محاسبة النفس، نشر وتحقيق شكرى فيصل، مجلة المعهد المصرى للدراسات الإسلامية، 1967-1968، مجلد 14، ص79؛ محمود محمد الغراب، الفقة عند الشيخ الأكبر محى الدين بن العربى، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، 1401 هـ / 1981 م، ص93.

لأنه لم يثبت فى تحريمه شيء عن رسول الله"[1]. كما قامت جماعة أخرى بنشر رسالة ابن حزم بخصوص هذا الشأن والموسومة باسم (رسالة فى الغناء الملهى أمباح هو أم محظور)، وكتاب السماع لا بن القيسرانى الظاهرى(ت507هـ/1113م)[2] لما فيهما من الأدلة على جواز الغناء، والرد على منكريه، وصنف عبد اللطيف بن أبي الطاهر أحمد بن محمد بن هبة الله (توفى بعد 615هـ/1218م) كتاباً فى إباحة السماع، كان يدرسه للمالكية، وممن درسه على يديه ابن الآبار(ت658هـ/1260م)[3].

وقد ترتب على موقف الظاهرية السابق من الغناء أن تابعهم مشاهير المالكية فى إجازتهم للغناء وعلى رأسهم الإمام القرطبى - صاحب التفسير الشهير- الذى أفتى بجواز الغناء مع الآلات[4].

ولما اعترض المالكية على إمامة رجل من الصوفية للناس لأنه يحب السماع، أفتى محققوهم بأن الخلاف فى السماع كثير بين العلماء، والذى جرى عليه عمل الناس وذهب إليه الجمهور جوازه، ومن ثم فالسماع ليس قادحا فى عدالة هذا الرجل، ولا مانعا فى إمامته[5].

وقد تصدى بعض المتصوفة المالكية لظاهرة شرب الخمر ومنهم أبومروان الوجانسى (ت 667هـ/1268) الذى أخذ عصا بغرناطة وخرج فإذا صاحبها أبوالحسن بن هود أقام مع خاصته على شرب الخمر، فضرب أبومروان زجاج الخمر حتى تكسر[6]. كما تصدى لها

---

[1] ابن عربى، الفتوحات المكية، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ /1999م، 552/3.

[2] رسالة ابن حزم نشرها إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1987م، 1/419-439 ؛ وكتاب السماع حققه أبوالوفا المراغى، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1390هـ/1970م، وابن القيسرانى هو محمد بن محمد بن طاهر بن على بن أحمد بن أبى الحسن الشيبانى ولد سنة 448هـ، كانت له معرفة جيدة بالحديث، وقد أثنى على حفظه غير واحد من الأئمة. أنظر: ابن كثير، البداية والنهاية، 675/12.

[3] المقرى، نفح الطيب، 3/74،75.

[4] عبدالباقى السيد، أطروحات فقهية، مؤسسة مجدى، بنها، ط1، 1424هـ/2003م، ص63.

[5] الونشريسى، المعيار، 1/133،134.

[6] أحمد بن إبراهيم الأزدى القشتالى، تحفة المغترب ببلاد المغرب، تحقيق فرناندو دى لاجرانجا، منشورات المعهد المصرى للدراسات الإسلامية بمدريد، مدريد،1974م، ص126. وقد أشار أسين بلاسيوس إلى أن ابا مروان كان مثل ابن مشيش شيخا للشاذلى فى مقتبل عمره. أنظر: M.A. Palacios , Sadilies Yalumbrados en AL Andalus, 1945, X , PP.12-15.

أحد فقهاء المالكية وهو القاسم بن محمد بن أحمد الأنصارى المالكى (ت 642هـ/1244م) الذى صنف كتاباً وسمه بـ (ما ورد من تغليظ الأمر على شربة الخمر)[1] لردع الناس وتخويفهم من الاقتراب من مجالس الخمر وشربها. بل إن الأتقياء من العامة قاوموا هذه الظاهرة فلما خرج أبوبكر محمد بن العوام الإشبيلى سكرانا فى رمضان فإن العامة قتلوه بجرة الخمر[2].

وقد اختلف المالكية في المسلم الذى يشترى الخمر من نصرانى فنقلوا عن سحنون قوله:"تهراق على المسلم، وينزع الثمن من النصرانى إن قبضه"، وعن ابن القاسم"إن قبضه النصرانى لا ينزع منه"[3]، وفى الجار الذى يشرب الخمر أو غيره أفتوا فيه بقول مالك:"ينهى عن ذلك. فإن انتهى وإلا رفع أمره إلى الإمام"[4].

الجدير بالذكر أن أحد فقهاء المالكية وهو على بن محمد بن مطرف الجذامى (ت 663هـ/1264م)، والذى كان يفسر القرآن بجامع لورقة الكبير انحرف عن الطريق القويم، وصار داعية سوء فقال بتحليل الخمر وإجازتها، مما أثار فتنة فى أواخر العهد الموحدى، فانتحى أحد المالكية للرد عليه وتبيين فساد مذهبه وهو أبو جعفر أحمد بن الزبير(627-708هـ/1229-1308م)[5].

وقد لقى الشطرنج معارضة من قبل فقهاء المالكية الذين رووا عدداً من الأحاديث تحذر منه وتنهى عنه. كما عارضه المحتسب واعتبره من المحرمات[6].

---

[1] المراكشى، الديل والتكملة، السفر الخامس، القسم الثانى، ص566.

[2] ابن سعيد، اختصار القدح المعلى فى التاريخ المحلى، تحقيق إبراهيم الإبيارى، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1959م، ص179،180.

[3] ابن فرحون، تبصرة الحكام، 199/2.

[4] الونشريسى، المعيار، 412/2.

[5] ابن الزبير، صلة الصلة، تصحيح ليفى بروفنسال، مطبوعات معهد العلوم العليا المغربية، 1937م، القسم الأخير من ج7، ص124.

[6] ابن حزم، المحلى، 567/7 ؛ وانظر ابن عبدون، رسالة فى القضاء والحسبة، ص53.

المبحث السادس: أثر المالكية فى الحياة الفكرية بالأندلس:

اشتهر عن المالكية عدم معرفتهم بالحديث وعلومه منذ دخول المذهب المالكى الأندلس حتى عصر ملوك الطوائف إلا ما رحم ربى، ولذا قال عنهم ابن حزم"لأنهم ليسوا من أهل الرواية فيعرفوا قويها من ضعيفها، ولا اشتغلوا بها قط ساعة من الدهر، وما يعرفون إلا المدونة على تصحيفهم لها... وما منهم أحد يمزج له حديث موضوع مع صحيح فيميزه ... ولا عمروا لمجلس حديث ولا اشتغلوا بتفنيده[1]، والواقع أن انتقاد ابن حزم ليس فيه شىء من التهويل فمعظمهم كانت غايتهم (المدونة)، (المستخرجة، العتبية) اللتان حويتا الكثير نت الروايات الضعيفة والمنكرة، ومع ذلك كان يعتمدون عليهما فى الفتوى دون أن يشغلوا أنفسهم بتفنيدهما، لعدم معرفتهم بقواعد الحديث وأصوله من جرح وتعديل، وإسناد وتاريخ ونسخ وتصحيح وضبط وحفظ ومعرفة بالألقاب والأسماء والكنى.

وقد رفض المالكية أية كتب حديثية غير موطأ مالك الذى اعتبروه من أجل المصنفات، وكانوا يقولون لا نعرف إلا كتاب الله وموطأ مالك، ومن ثم رأيناهم يرفضون محاولة بقى ابن مخلد التجديدية عندما أتى بمصنف ابن أبى شيبة فى محاولة منه نشر مصنفات حديثية بالأندلس غير موطأ مالك، لقي معارضة عنيفة من قبل المالكية، وصلت إلى حد أن تكلموا فى إصدار فتوى تبيح دمه[2]، وقال أحد فقهاء المالكية الرسميين رداً على حركة ابن مخلد:"لأن أضع فى تابوتى رأس خنزير أحب إلى من مصنف ابن أبى شيبة"، أى يفضل رأس الخنزير فى مكتبته على كتاب ابن أبى شيبة فى السنن والآثار[3].

الجدير بالذكر أنه رغم نجاح سياسة الموحدين فى الدعوة إلى الاجتهاد ونبذ التقليد فى الفتيا فقد ظلت جماعة من المالكية ترفض أن تغادر منهجها القائم على تقليد قول إمامهم مالك وتلاميذه من بعده، وهو ما حدا بابن تومرت أن يأمر بقطع كتب الفروع الفقهية

[1] أنظر: رسالتان له، ص82، وهذا الوصف والنقد كان لطائفة كبيرة من المالكية بالأندلس، كانوا يمثلون معظم المذهب، فى حين أنه كان هناك البعض من المالكية ومنهم مشايخ ابن حزم فى الحديث من المهتمين به.

[2] ابن الفرضى، تاريخ علماء الأندلس، 170/1 ؛ وانظر الضبى، بغية الملتمس، ص15.

[3] الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص105-119.

المالكية وحرقها على قول شارح كتاب أعز ما يطلب[1] وهو ما أكده ابن الخطيب حينما قال إن ابن تومرت كان ينكر كتب الرأى والتقليد[2]، وباستقراء تاريخ الدولة الموحدية نجد أن كل من عبد المؤمن بن على[3] والمنصور بن يوسف بن عبدالمؤمن[4] والناصر بن المنصور[5] قد تابعوا ابن تومرت فى تقطيع كتب الفروع وإحراقها وتنفير الناس منها وحمل الناس على محض الظاهرية.

وقد أورد المراكشى واقعة تؤكد موقف حكام الموحدين من كتب الفروع المالكية حيث ذكر حواراً بين يوسف بن عبدالمؤمن، وأبى بكر بن الجد المالكى حول كتاب ابن يونس المالكى، وما فيه من أقوال متعددة وآراء مختلفة جاء فيه:"أخبرنى غير واحد ممن لقى الحافظ أبا بكر بن الجد أنه أخبرهم قال: لما دخلت على أمير المؤمنين أبى يعقوب أول دخلة دخلتها عليه، وجدت بين يديه كتاب ابن يونس، فقال لى: يا أبا بكر أنا أنظر فى هذه الآراء المتشعبة التى أحدثت فى دين الله، أرأيت يا ابا بكر المسألة فيها أربعة أقوال أو خمسة أقوال أو أكثر من هذا، فأى هذه الأقوال هو الحق ؟ وأيها يجب أن يأخذ بها المقلد ؟ فافتتحت أبين له ما أشكل عليه من ذلك، فقال لى وقطع كلامى: يا أبا بكر، ليس إلا هذا، وأشار إلى المصف، أو هذا وأشار إلى كتاب سنن أبى داوود، وكان عن يمينه،أو السيف"(6).

وكان الفقيه المالكى أبوبكر محمد بن خطاب مفتياً ورئيساً لخطة الشورى فصنف كتاباً فى إجازة التقليد أسماه (إقليد التقليد المؤدى إلى النظر السديد) مما أثار الخليفة المنصور فاتخذ

---

[1] عبدالمجيد النجار، المهدى بن تومرت، ص362.

[2] أنظر: شرح رقم الحلل، تحقيق عدنان درويش، منشورات وزارة الثقافة، دمش، 1990م، ص57.

[3] ابن أبى زرع، روض القرطاس، 255، الناصرى، الاستقصا،125/2، ابن العماد، شذرات الذهب، دار الفكر، 322/4.

[4] المراكشى، المعجب، 231؛ وانظر: النويرى، نهاية الأرب، 339،338/24 ؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، 11/7، المقرى، نفح الطيب، 114/3.

[5] قال صاحب بيوتات فاس عن الناصر بن المنصور"كان كأبيه لا يحكم إلا بمحض الظاهرية، وأن الفقهاء من المالكية أنكروا عليه ذلك وقالوا: الحق هو مذهب المدونة فأمر بجمع ما وجد من النسخ منها بالمغرب وإحراقها فأحرقت عن آخرها"أنظر: إسماعيل بن الأحمر، بيوتات فاس الكبرى، ص19؛ الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص458.

[6] المراكشى، المعجب، ص232.

قراره بضرورة حرق كتب الفروع والفقه المالكى وكان من جملة ما حرق الكتاب السالف الذكر وكتب أخرى للمؤلف، ومدونة مالك برواية سحنون، وكتاب ابن يونس، ونادر ابن أبى زيد ومختصره، والواضحة لابن حبيب وغيرها كثير[1].

على أية حال فإن قضية التقليد التى درج المالكية عليها بالأندلس لم تمنعهم من إثراء الحياة الفكرية بالعديد من المصنفات فى العلوم المختلفة ومنهم ابن النعمة على بن عبدالله بن خلف الأنصارى (ت 567هـ/1171م) الذى اشتهر بكتابه رى الظمآن فى تفسير القرآن والذى أمضى فى تأليفه مدة طويلة حتى إنه كان يبيت الليالى الطوال فى بيت كتبه باحثاً وممحصاً على حد قول تلميذه ابن لب[2]، وعلى بن محمد الغرناطى (ت 577هـ/1181م) تلميذ ابن العربى المالكى الذى أقبل عليه المراكشيون لدراسة التفسير على يديه، وكان السهيلى عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد (ت581هـ/1185م) متحققاً بالتفسير، يعتمد على الغوص فى المعانى البديعة، والمقاصد الغريبة، واشتهر بذلك حتى استدعاه المنصور الموحدى من مالقة إلى مراكش للتدريس بها، ومن مؤلفاته فى التفسير كتاب التعريف والإعلام بما أبهم فى القرآن من معرفة الأسماء والأعلام، وشرح آية الوصية[3]، وقد استفاد الظاهرية من السهيلى فى تفسيره لا سيما ابن دحية الكلبى الذى درس وسمع من شيخه السهيلى أماليه التى أملاها فى معانى الكتاب العزيز، وكتاب التعريف والإعلام، وتفسير قوله تعالى (وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه)، وتفسير قوله تعالى (يتفيؤ ظلاله عن اليمين والشمائل)[4]، ومن مفسرى المالكية أحمد بن فرتوت السلمى الفاسى (ت660هـ /1261م) صاحب كتاب الاستدراك والإتمام استدرك فيه على السهيلى فى كتابه التعريف والإعلام[5]، وعلى بن أحمد بن سعيد بن أحمد بن عبدالله بن حنون (ت 586هـ/1190م) كان يدرس علوم القرآن وصنف فيها كتابه البستان فى علوم القرآن، وعلى بن محمد بن

---

[1] سحر السيد سالم، بنو خطاب بن عبدالجبار التدميرى، ص63-65.

[2] محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية، ص150 ؛ وانظر: صلاح السيد عبده، التربية الإسلامية بالمغرب، ص292.

[3] ابن الخطيب، الإحاطة، 3/476-479، وانظر: صلاح السيد، التربية الإسلامية بالمغرب، ص335، 334، وكتاب التعريف والإعلام عندى نسخة منه مخطوطة.

[4] ابن دحية، المطرب، ص233، 237.

[5] المنونى، حضارة الموحدين، ص34.

مطرف الجذامى كان يفسر القرآن بجامع لورقة الكبير[1]، وعبدالله بن محمد بن إبراهيم بن مجاهد العبدرى (ت633هـ/1235م) كان عارفا بالقرآت السبعة وما يخالفها، ودرس ذلك بجامع غرناطة[2]، وأحمد بن عبدالصمد بن أبى عبيدة الخزرجى (ت 582هـ/1186م) صاحب كتاب نفس المصباح فى غريب القرآن وناسخه ومنسوخه[3]، وعبدالعزيز بن إبراهيم القرشى التونسى (ت662هـ/1263م) الذى صنف تفسيراً جمع فيه بين تفسير ابن عطية المالكى السنى، والزمخشرى المعتزلى[4]، وعبدالكبير بن محمد بن عيسى الغافقى (ت 617هـ/1220م) صاحب كتاب الجمع بين تفسيرى الزمخشرى وابن عطية[5]، وأحمد بن أحمد الحضرمى الإشبيلى الذى اهتم بتفاسير المشرق خاصة الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشرى والذى أدخله الأندلس ولم يكن لأهلها عهد به من قبل، ومن ثم لقى انتقاد كبار المالكية على ذلك خاصة ابن زرقون[6]، وقد لقى هذا الانتقاد قبولاً بين المالكية فاتجه أحدهم وهو محمد بن على بن العابد الأنصارى الفاسى إلى اختصار الكشاف للزمخشرى وأزال عنه الاعتزال، ويحيى بن أحمد بن خليل السكونى (ت 626هـ/1228م) الذى صنف كتابا على تفسير الزمخشرى سماه (الحسنات والسيئات) انتقى فيه مستطرف غرائبه البيانية وأظهر ما تضمنه من سوء انتحاله الاعتزالى[7]، وعبدالجليل بن موسى القصرى الأنصارى (ت 608هـ/1211م) الذى ألف فى تفسير الكتاب العزيز، وفسر مشكل الكتاب والسنة[8]، وعبدالمنعم بن الفرس الذى صنف كتاب أحكام القرآن عام 553هـ/1158م فى عهد عبدالمؤمن بن على وتأثر فيه بالنهج الظاهرى، وبمنهج الموحدين الظاهرى [9]، وعلى

---

[1] ابن الزبير، صلة الصلة، ج7 القسم الأخير، ص110،122.

[2] ابن الخطيب، الإحاطة، 3/399،400.

[3] ابن فرحون، الديباج المذهب، 1/215.

[4] التنبكتى، نيل الابتهاج، ص268 ؛ وانظر: محمد محمد مخلوف، شجرة النور الزكية، ص190.

[5] المراكشى، بقية السفر الرابع، ص232-234.

[6] المراكشى، بقية السفر الرابع، ص28-32.

[7] ابن الزبير، صلة الصلة، القسم الأخير من ج7 ص193-195.

[8] السيوطى، بغية الوعاة، تحقيق محمد أبوالفضل، دار الفكر، 1399هـ/1979م، 2/181،182 ؛ وانظر: عبدالله كنون، النبوغ المغربى، 1/146.

[9] المراكشى، الذيل والتكملة، السفر الأول القسم الثانى، ص61 ؛ الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص800.

بن محمد بن إبراهيم الحصار (ت620هـ/1223م) الذى صنف مقالة فى إعجاز القرآن والناسخ والمنسوخ[1]، والقاسم بن محمد الأنصارى الأوسى القرطبى (ت642هـ /1244م) الذى صنف كتاب بيان المنن على قارىء الكتاب والسنن ليرشد فيه الطلبة إلى كيفية قراءة القرآن والسنة وفهمهما، ويوضح الأمور التى يجب مراعاتها عند القراءة[2]، محمد بن يوسف المزدغى (ت655هـ/1257م) فسر القرآن إلى سورة الفتح[3]، والإمام القرطبى (ت 671هـ/1272م) المفسر الشهير صاحب كتاب"الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآى القرآن"، الذى نحى فى كتابه هو وابن الفرس والقاضى ابن العربى المالكى فى كتابه"أحكام القرآن"منحى استخراج الفقه من الأصل الأول للشريعة، وسواء قصد هؤلاء أم لم يقصدوا، فقد كان هذا المسلك متناغما مع ما كانت ترومه الدولة الموحدية الظاهرية من بناء الفقه على التأصيل والدليل[4].

وقد أقبل فقهاء المالكية على الدراسات الحديثية ليحظوا بالجوائز والقرب من الحكام، فضلا عن تأثرهم بخطة الدولة ومذهبها الدينى، ومن هؤلاء ابن ياسر الأنصارى (ت 563هـ/1167م) الذى وقف كتبه على أصحاب الحديث فى إشارة منه لتأصيل دراسة الحديث وعلومه[5]، وعبدالحق الإشبيلى (ت581هـ/1185م) والذى كان حافظا عالما بالحديث وعلله، وصنف فى ذلك العديد من الكتب امتثالا لخطة الدولة فى ذلك منها الجمع بين الصحيحين، والجمع بين الكتب الستة، وكتاب المعتل من الحديث، وكتاب الأحكام الكبرى والتى ساق أحاديثها بأسانيدها، واختارها من كتب الصحاح[6]، وابن الآبار (ت658هـ/1259م) الذى صنف مجموعة من الكتب فى الحديث وعلومه منها (المأخذ الصالح فى حديث معاوية بن صالح وهو فى الأحاديث التى رواها معاوية بن صالح، وهداية

---

[1] المراكشى، الذيل والتكملة، السفر الثامن القسم الأول، ص209.

[2] المراكشى، الذيل والتكملة، السفر الخامس، ص566.

[3] المراكشى، الذيل والتكملة، السفر الثامن القسم الأول، ص365.

[4] الغلبزورى، المدرسة الظاهرية، ص800،801.

[5] المقرى، نفح الطيب، 2/628،629.

[6] ابن شاكر الكتبى، فوات الوفيات، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 2/256،257؛ وانظر: صلاح السيد، التربية الإسلامية بالمغرب، ص299.

المعتسف فى المؤتلف والمختلف، وهداية المعترف فى المؤتلف والمختلف[1]، ومحمد بن عبدالله بن طاهر الحسينى (ت 608هـ/1211م) الذى استدرك أحاديث كثيرة على الأحكام لعبدالحق الإشبيلى، مما يدل على حسن نظره وجودة اختياره[2]، والقاضى محمد بن حسن بن صاحب الصلاة (ت609هـ/1212م)، وصفه ابن الآبار المالكى بأنه كان حامل راية الرواية بشرق الأندلس، وآخر المحدثين المسندين، والقاضى سليمان الكلاعى (ت634هـ/1236م) وكان رئيسا فى الحديث ومقربا من الحكام والملوك فى مجالسهم ومبينا عنهم لما يريدونه على المنبر[3]، وعلى بن محمد بن الحصار الذى صنف كتابا لوصل أحاديث مالك فى الموطأ سماه (تقريب المدارك فى وصل المقطوع من حديث مالك)[4]، ومحمد بن أبى يحيى بن خلف بن فرج الأنصارى (ت 642هـ/1244م) برع فى علم الحديث وصنف العديد من الكتب فيه منها شيوخ الدارقطنى، وشرح مقدمة صحيح مسلم، ومحمد بن حماد العجلانى (ت 609هـ/1212م) اشتهر بالحديث، وكان يقرأه بين أيدى الأمراء والسلاطين[5]، وعبدالله بن الحسن بن أحمد الأنصارى القرطبى رئيس المحدثين وإمامهم، كان له بجامع مالقة الأعظم مجلس عام غير مجلسه يتكلم فيه على الحديث إسنادا ومتنا بطريقة أعجز عنها الكثير من أكابر زمانه[6]، وعبدالكبير بن محمد بن عيسى الغافقى (ت617هـ/1220م) برع فى الحديث وصنف فيه الكتب العديدة منها الجمع بين صحيح مسلم وسنن أبى داوود وجامع الترمذى، وشرح موطأ مالك[7]، ومحمد بن عتيق التجيبى الغرناطى (ت 646هـ/1248م) ألف كتاب أنوار الصباح فى الجمع بين الكتب الستة الصحاح)[8]، وعلى بن محمد الخزرجى المعروف بابن الحصار (كان حيا عام 606هـ/1209م) كان محدثا ألف كتاب المدارك فى رفع

[1] ابن الآبار، إعتاب الكتاب، مقدمة التحقيق، ص20.
[2] صلاح السيد، التربية الإسلامية بالمغرب، ص300.
[3] البناهى، تاريخ قضاة الأندلس، ص116،119.
[4] المراكشى، الذيل والتكملة، السفر الثامن القسم الأول، ص209.
[5] المراكشى، الذيل والتكملة، السفر الثامن القسم الأول، ص273،298.
[6] المراكشى، الذيل والتكملة، بقية السفر الرابع، ص191-195.
[7] المراكشى، الذيل والتكملة، بقية السفر الرابع، ص232-234.
[8] السيوطى، طبقات الحفاظ، ص529.

الموقوف ووصل المقطوع من حديث مالك، وكتاب اقتباس السراج فى شرح كتاب مسلم بن الحجاج[1].

وقد كان لفقهاء المالكية مشاركة فعالة فى نظام تعليم الحديث والارتقاء بالدراسات الحديثية فى عهد الموحدين وعلى رأس هؤلاء القاضى عياض اليحصبى (ت 544هـ /1149م) الذى حدد سن تلقى الصبى لهذا العلم بخمس سنوات، ودعا الطلبة إلى البحث عن المشاهير والأخذ عنهم، والصبر على ما يلقونه من مشايخهم[2]، وحدد أصول الرواية عن الشيخ فى أمور منها السماع من لفظ الشيخ، والقراءة عليه، والمناولة وهى أن يدفع الشيخ كتابه الذى رواه أو نسخة منه قد صححها فيقول للطالب هذه روايتى فاروها عنى، والكتابة عن الشيخ، والإجازة وهى أن يجيز الشيخ لتلميذه أن يروى عنه كتابا من كتبه أو كلها أو ما تعلمه على يديه، وإعلام الطالب بروايته للكتب، ووصية الشيخ لتلميذه بكتب معينة، ووقوف الطالب على خط الراوى[3].

ويرجع عدم معرفة دراسة أصول الفقه قبل عهد الموحدين إلى أن علماء المالكية فى القرون الثلاثة الأولى لم يؤلفوا فى الأصول حتى إن مالك نفسه لم يكتب فى أصول الفقه كما فعل كل من الشافعى وأبو يوسف صاحب أبى حنيفة، ومن ثم فإقبال المالكية على علم أصول الفقه لم يتأت إلا متأخرا منذ القرن الخامس الهجرى بعد أن نجح ابن حزم فى الترويج لهذا العلم، وكان الإقبال عليه فردياً لأنهم كانوا يفتقدون للشيوخ الذين يدرسون هذا العلم[4].

وقد أدى الإطار المذهبى الذى وضعه ابن تومرت إلى ازدهار الفلسفة فى ظل دولة الموحدين، وليس أدل على ذلك من تخصيص بيتاً للمناظرة سمى بيت الطلبة[5]، وفى عهد

---

[1] ابن الزبير، صلة الصلة، القسم الأخير من ج7 ص120،121.

[2] القاضى عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية، ص45،62،63.

[3] عياض، الإلماع، 68،79،88،89.

[4] أنظر: رسائل ابن حزم، 3/73-128 ؛ يوسف العرينى، الحياة العلمية فى الأندلس فى عهد الموحدين، ص281 ؛ عبدالباقى السيد، ابن حزم، ص166.

[5] عادل يحيى، العلم والتعليم فى المغرب، ص75.

أبى يعقوب يوسف بن عبدالمؤمن ازدهرت دراسة الفلسفة وأصبح لها مكانة فى الحياة الفكرية والإسلامية خاصة بعد إقباله على تعلمها، وأمره بجمع كتبها فاجتمع له منها قريب مما اجتمع للحكم المستنصر الأموى (ت 366هـ/976م) وبحثه عن أهل علم النظر حتى اجتمع له منهم ما لم يجتمع لملك قبله ممن ملك المغرب، ومنهم ابن طفيل (ت 581هـ/1185) أحد فلاسفة المسلمين، والمتحقق بجميع أجزاء الفلسفة، والداعى إلى الجمع بين الحكمة والشريعة، اتخذه يوسف مستشارا له وكان شديد الشغف به حتى أنه كان يقيم فى القصر عنده أياما ليلا ونهارا لا يظهر، وابن رشد الحفيد الذى رشحه ابن طفيل لكى يحقق مشروع يوسف بن عبدالمؤمن الفلسفى بإزالة قلق عبارات أرسطو، وغموض أغراضه[1]، وقد ساعد على ازدهار الفلسفة إلى جانب ما سبق مبدأ الحرية الفكرية الذى تبناه الموحدون حيث لم يحجروا على الناس فى تفكيرهم، بل كانوا مجلين لأهل الفكر والنظر، ومن ثم صار تعليم الفلسفة فى عهدهم يتم بعد تعلم القرآن والتفسير والحديث والفقه[2].

الجدير بالذكر أن ابن رشد ذكى محاولة يوسف بن عبدالمؤمن هذه ووصفه بأنه:"يذكر ما قاله أرسطوطاليس وأفلاطون وجميع الفلاسفة ويورد احتجاج أهل الإسلام فرأيت منه غزارة حفظ لم أظنها فى أحد من المشتغلين بهذا الشأن المتفرغين له[3]، وفى موضع آخر نرى ابن رشد يصف يوسف بجودة الذهن والنظر السديد والتفوق فى الفلسفة والمنطق على كثير من يشتغل بها[4].

وفيما يخص مشروع ابن رشد الخاص بالفلسفة والطب وأثره فسنفصل الكلام عنه بالفصل السابع من كتابنا هذا، والموسوم بـ:"ابن رشد الحفيد وأثره فى المجتمع الأندلسى.

---

[1] المراكشى، المعجب، ص 199-204 ؛ وانظر: زينب الخضيرى، مشروع ابن رشد الإسلامى والغرب المسيحى ضمن ندوة الفيلسوف ابن رشد مفكرا عربيا ورائدا للاتجاه العقلى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1993م، ص155.

[2] ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص50،51 ؛ وانظر: عادل يحيى، العلم والتعليم فى المغرب، ص296، 295.

[3] الجابرى، ابن رشد، ص50.

[4] أنظر: فصل المقال، تحقيق محمد عمارة، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د.ت)، ص71.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن رشد وضع أصولا لمحاولته تتماشى مع الأثر الحزمى عليه، ومع منهاج الدولة الموحدية والواقع المحيط به تمثلت فى الآتى:

أولا: الاستدلال بالقرآن على وجوب النظر العقلى والانتفاع بما فى تراث اليونان من خير.

ثانيا: بيان اختلاف الناس فى العقول والاستعدادات، ولذلك انقسم الشرع إلى ظاهر وباطن لكل أهله.

ثالثا: وضع قواعد عامة لتأويل ما يجب تأويله من نصوص الشرع، لبيان متى يكون التأويل، ولمن يكون.

رابعا: بيان الطريقة المثلى للاستدلال لعقائد الدين، ولما اختلف فيه من المسائل بين الفلاسفة والمتكلمين.

خامسا: بيان الوحى وتحديد الصلة بينه وبين العقل، وبيان الحاجة إلى الشريعة[1].

ومثلما كان الحال بشأن معارضة فقهاء المالكية والعوام للفلسفة فى عصر الخلافة الأموية بالأندلس فالأمر نفسه وجدناه فى عصر الموحدين مما اضطر بعض الحكام أن يخضعوا لذلك، ويتعايشوا مع الواقع الذى طرأ على المجتمع فمنهم من أظهر الاضطهاد بالفلاسفة شكليا ليهدىء من روع الفقهاء حتى تمر الأزمة بسلام كما فعل المنصور مع ابن رشد الحفيد وغيره من الفلاسفة، ثم عفى عنهم بعد مرور الأزمة وسمح بالاشتغال بالفلسفة والمنطق[2]، ومنهم من أظهر معارضته الشديدة للفلسفة والفلاسفة حتى إنه قتل أحد الفلاسفة ويدعى ابن حبيب الأندلسى لاشتغاله بهذا العلم، وذلك إرضاء للعامة – الذين رموا من يتعلم الفلسفة بالزندقة– ولجماعة الفقهاء والشعراء الذين قاوموا الفلسفة والفلاسفة ومنهم القاضى أبو حفص الأغماتى، والشاعر المغربى محمد بن حسين بن حبوس الذى اتهم المشتغلين بالفلسفة بالضلال والإلحاد وتمنى لو أن به قوة لأغمد السيوف فى أكبادهم وأزهق أرواحهم[3].

---

[1] ابن رشد، فصل المقال، ص 22 وما بعدها؛ وانظر: محمد يوسف موسى، ابن رشد الفيلسوف، ص37.

[2] ابن أبى أصيبعة، عيون الأنباء، ص523.

[3] المقرى، نفح الطيب، 221/1 ؛ وانظر: المنونى، حضارة الموحدين، ص154،155،136،137،72،73 ؛ الأمين مصطفى بوخبزة، موقف الفقهاء من الفلسفة الإسلامية فى الغرب الإسلامى فى القرنين السادس والسابع الهجريين، كلية دار العلوم، القاهرة، 1407هـ/1986م، ص174–178 ؛ ماجد فخرى، ابن رشد فيلسوف قرطبة، ص11،12.

كما شارك المالكية فى الطب وساعدهم على ذلك اهتمام الدولة الموحدية بالطب والأطباء حتى أن ابن أبى أصيبعة أحصى ما يقرب من خمسة وعشرين طبيبا لحكام هذه الدولة(1) فقد اتخذ عبدالمؤمن بن على جماعة من الأطباء جعلهم أطباءه منهم عبدالملك بن زهر (ت 557هـ/1162م) الذى استخدم الجراحة فى بعض الأحيان ونجح فيها، وفصل الجراحة عن الطب الباطنى وعن الصيدلة، وصرف همه كله إلى الطب الباطنى وألف فيه كتاب الاقتصاد، وألف كتاب التيسير فى الطب العملى وأهداه إلى ابن رشد، وتابع يوسف بن عبدالمؤمن أباه فى ذلك فاتخذ من الأطباء ابن طفيل (ت 581هـ/1185م)، وعبدالله بن قاسم القرطبى (ت 575هـ/1179م)، وابن رشد الحفيد صاحب كتاب الكليات فى الطب تناول فيه التشريح ووظائف الأعضاء والأمراض وأعراضها والأدوية والأغذية وحفظ الصحة والعلاج، وقد بين فيه خطأ جالينوس فى بعض نظرياته فى علم التشريح ووظائف الأعضاء وخالفه فى كثير من آرائه، وله أيضا مقالة فى حيلة البرء، وقد تأثر يوسف بن طملوس بشيخه ابن رشد فى مشروعه الطبى، وأبوبكر بن عبدالملك زهر (ت 595هـ/1199م)، وأصبح أبوبكر طبيباً للمنصور بعد ذلك، ومن كتبه الترياق الخمسينى ألفه للمنصور، والتأثير فى الطب، والإيضاح فى الطب(2)، وكان أبوجعفر بن حسان الغرناطى طبيبا للمنصور وألف له كتاب (تدبير الصحة)، واتخذ المنصور لبناته طبيبات للعلاج منهن أم عمرو بنت عبدالملك بن زهر(ت بعد 580هـ/1184م) وابنتها وكانت أم عمرو تنظر فى علاج مرضى نساء بنى عبدالمؤمن وأطفالهم وإمائهم، وتستفتى فى الطب لرجالهم(3).

---

1 أنظر: عيون الأنباء فى طبقات الأطباء، ص519-538، 601،602 ؛ المنونى، حضار الموحدين، ص88-91.

2 أنظر: ابن أبى زرع، روض القرطاس، ص271 ؛ بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسى، ص471،472،474، 479، 480، 469 ؛ محمد فريد وجدى، دائرة معارف القرن العشرين، 230/4 ؛ محمد العربى الخطابى، الطب والأطباء فى الأندلس، دار الغرب الإسلامى، ط1، 1988م، ص 324 ؛ وانظر: منى أحمد أبوزيد، ابن رشد طبيبا ضمن مشروع الفيلسوف ابن رشد، ص377؛ صلاح السيد، التربية الإسلامية بالمغرب، ص343. وعن جهود عبدالملك بن زهر الطبية أنظر: محمد كامل حسين، الموجز فى تاريخ الطب والصيدلة عند العرب، ص104،105؛ وكانت الرسائل تتبادل بين ابن طفيل وابن رشد بشأن بعض الإشكاليات الطبية أنظر: عبدالحليم محمود، فلسفة ابن طفيل، ص13.

3 ابن أبى أصيبعة، عيون الأنباء، ص524،538؛ وانظر: فوزى سعد، الشعر الأندلسى، ص90.

وممن اشتهر بالطب والصيدلة فى عهد الموحدين من المالكية أحمد بن محمد بن السيد الغافقى أعلم أطباء المسلمين فى العصور الوسطى بالأدوية ألف كتاب (الأدوية المفردة)، وصنف الإدريسى الجغرافى كتابا فى الأدوية المفردة، وكذا صنف ابن البيطار (ت 645هـ/1248) كتاب (الجامع لمفردات الأغذية والأدوية)، وكتاب المغنى فى الطب[1]، وجمع محمد بن خليل السكونى المالكى (ت 646هـ/1248م) بين كتابى عبدالملك بن زهر وابنه أبى بكر فى الأغذية وأضاف إليهما فصل ذكر الخواص والكليات الواقعة فى تيسير ابن زهر[2].

[1] أنظر: بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسى، ص471،472،474، 479، 480، 469؛ بنو زهر ودورهم فى ازدهار الطب فى الأندلس فى القرنين 5،6هـ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، 2004،2005، مجلد 42، ص87-105.

[2] المراكشى، الذيل والتكملة، السفر الخامس القسم الثانى، ص635،636.

المبحث السابع: موقف المالكية من الفرق الإسلامية والصوفية:

واجه فقهاء المالكية الأباضية من خلال الفتوى حيث أفتى بعضهم أن المعتنق للأباضية يستتاب وإلا قتل، والبعض الآخر ذهب إلى أنهم فى النار ونهى عن الصلاة خلفهم وقال بأن الأباضى كالكافر يقتل بغير استتابة، ومنهم من نهى عن تعليم الخوارج وأولادهم القرآن والكتب الشرعية[1]، وانتقد الإمام القرطبى المالكى (ت 671هـ/1272م) نفى الشيعة لصفات القدرة والحياة والسمع والبصر والكلام عن الله[2].

وفى عصر الخلافة وقف فقهاء المالكية ضد حركة ابن مسرة الاعتزالية بكل قوة، وبالرغم من نجاح ابن مسرة فى نشر فكره بين تلاميذه وجذب عدد كبير منهم حملوا هذا الفكر مثل (أبان بن عثمان بن سعيد)، (وأحمد بن عبدالوهاب بن يونس)، (وأحمد بن وليد بن عبدالحميد بن عوسجة)، (ورشيد بن فتح الدجاج القرطبى)، (ومحمد بن أحمد بن حمدون الخولانى)، (ومحمد بن عبدالله المعافرى)، (ومحمد بن عبدالله بن عمر)، فقد لقى معارضة السلطة الأندلسية والعلماء لمخالفته للمذهب المالكي[3].

لقد انبرى التيار الرسمى فى عهد الخلافة الأموية بالأندلس للتصدى لأفكار ابن مسرة المعتزلى وأتباعه وفى مقدمة ذلك القاضى المالكى محمد بن يبقى بن زرب (ت381هـ/991م) والذى وصف أبو الحسن البناهى جهوده فى تقصى المسرية والرد عليهم بقوله:"واعتنى القاضى ابن زرب بطلب أصحاب ابن مسرة، والكشف عنهم، واستتابه من علم أنه يعتقد مذهبهم ؛ وأظهر للناس كتاباً حسناً وضعه في الرد على ابن مسرة، قرئ عليه وأخذ عنه"[4].

---

[1] أنظر: ابن سهل، ثلاث وثائق فى محاربة الأهواء والبدع فى الأندلس، ص32،27،26-34 ؛ الونشريسى، المعيار،237/8 ؛ محمود مكى، الخوارج بالأندلس، ص171.

[2] القرطبى، الأسنى فى شرح أسماء الله الحسنى، تحقيق محمد حسن جيل وآخرون، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 1416هـ/1995م، 41/1،54-4/2.

[3] ابن الفرضى: تاريخ علماء الأندلس،1 /114،103،59،2،473،472،268 / 756 ،774،773، 778،779؛ وأنظر-Asin placios ,The mystical philosophy of Ibn masarra , P.95 118؛ محمد عبدالحميد عيسى، تاريخ التعليم فى الأندلس، ص121-125.

[4] أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، ص78 ؛ محمد عبدالحميد عيسى، تاريخ التعليم فى الأندلس، ص118؛ Asin placios ,The mystical philosophy of Ibn masarra , P.95-118

ويصف لنا البناهى واقعة لاستتابة ابن زرب للمسرية بقوله:"وكان سنة 350 هـ استتاب جملة جيء بهم إليه من أتباع ابن مسرة ؛ ثم خرج إلى جانب المسجد الجامع الشرقي، وقعد هناك؛ فأحرق بين يده ما وجد عندهم من كتبه وأوضاعه ؛ وهم ينظرون إليه في سائر الحاضرين"[1].

ويلحق بابن زرب فى الرد على المسرية أحد ممثلى الاتجاه الرسمى فى الدولة وهو أبو بكر الزبيدى الأديب واللغوى والنحوى الأندلسى الشهير مؤدب الخليفة هشام المؤيد بن المستنصر الذى صنف كتابا وسمه بـ"هتك ستور الملحدين"[2]، ويتضح من عنوان الكتاب شدة صاحبه فى التصدى لأفكار المسرية.

ومن جملة الردود على المسرية من أصحاب الاتجاه الرسمى فى الدولة الحافظ والفقيه المالكى أبو عمر الطلمنكى (ت 429هـ/1038م) شيخ الحافظين ابن حزم وابن عبدالبر فقد صنف كتابا ضخما استهدف من خلاله كشف العورات المستورة لمذهب ابن مسرة[3].

ولا شك أن الدولة بما قدمناه آنفا واجهت أتباع ابن مسرة بقدها وقضيبها، وهو ما عبر عنه ابن حيان بقوله:"وجرت لهم خطوب يطول القول فيها"[4]. ورغم كل هذه المواجهات والامتحانات والامتهان الشديد للمسرية فإن القاضى الذى ناهض هذه الحركة لم يتمكن من الوصول إلا إلى نتائج بسيطة لا يعرف مدى خطورتها، ومن ثم فلم يتعرض أيا من المسرية لعقوبة كبرى بسبب معتقدهم المعتزلى على حد قول المستشرق الأسبانى أسين بلاسيوس[5].

على أن كتب ابن مسرة وتعاليمه حينما عرفت وذاعت كانت موضع حملة الفقهاء في أيام هشام المؤيد بن الحكم المستنصر فأحرقت كتب المسريين بأمر قاضي الجماعة محمد بن يبقي بن زرب، وتعقبت السلطات أفراد هذه المدرسة متهمة إياهم بالزندقة[6].

---

[1] أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، ص78.

[2] محمد عبدالحميد عيسى: تاريخ التعليم فى الأندلس، ص118.

[3] نفس المرجع والمكان والصفحة.

[4] أنظر: المقتبس، تحقيق شالميتا، ص24.

[5] Asin placios:Ibn masarra y su Escuela , p.89,90.

[6] عنان: دولة الإسلام فى الأندلس، 1/433،432.

وقد وقعت خلافات بين المالكية والمعتزلة بسبب نفى المعتزلة للصفات، وإثبات المالكية لها، فضلا عن اتباع المالكية لعقيدة الأشعرى، وتخطئتهم لمن يخطئه بعد تخلصه من الفكر الاعتزالى، أضف إلى ذلك قول المعتزلة أن كلام الله محدث، وقول المالكية أن كلام الله قائم بذاته(1)، وقد رد فقهاء المالكية على الزمخشرى فى كشافه لتعريضة بأهل السنة والجماعة ونصرة مذهبه المعتزلى، ومن هؤلاء ابن عاصم، والقاضى أبوحفص بن عمر(2)، وممن انتقد الفكر الاعتزالى من المالكية القاضى أبو بكر بن العربى(3)، والسهيلى الذى أثبت الصفات ووصف من خالف ذلك بأنها"عقيدة من زلت عنها قدمه أريق دمه"كما انتقد المعتزلة فى نفيهم رؤية الله تعالى يوم القيامة، وفى قولهم بأن القرآن مخلوق وقال"إن القرآن قديم لا محالة وتعسا لمن يخالف فيه من فرق الضلالة"(4)، والقاضى ابن رشد الحفيد الذى اعتبر أن تأويلات المعتزلة مزقت الشرع، وأوقعت الناس فى حروب وفرقة، وأنها أى تأويلاتهم لا تقبل النصرة، ولا تتضمن التنبيه على الحق ولا هى حق، ومن ثم كثرت البدع بسببهم(5). كما انتقدهم الإمام القرطبى المالكى فى ردهم صفات الله إلى علمه، ونفيهم عن الله صفة القدرة والحياة والسمع والبصر والكلام، وأكد إثبات الصفات(6).

---

1 السيد محمد أبوالعزم، الأثر السياسى والحضارى للمالكية، ص269،255،257، وقد نقل فقهاء المالكية قول الإمام مالك بخصوص القرآن وفيه"القرآن كلام الله عز وجل ويستفظع قول من يقول القرآن مخلوق، قال مالك يوجع ضربا ويحبس حتى يموت"أنظر: فهد بن عبدالرحمن، مسألة خلق القرآن وموقف علماء القيروان منها، مكتبة التوبة، الرياض، ط1، 1417هـ/1997م، ص41.

2 المقرى، أزهار الرياض فى أخبار عياض، 3/323،324 ؛ ومما قاله القاضى أبوحفص بن عمر

أجعلتم العلماء حمرا موكفه هذا لأنكم أولو تلك الصفة

أجهلتم صفة الإله وفعله ونسبتموه لغيره بالزخرفة

وأردتم تنزيهه فوقعتم فى الشرك والإلحاد والأمر السفه

خالفتم سنن النبى وصحبه وتبعتم فى الزيغ أهل الفلسفة أنظر: نفسه المصدر والمكان والصفحة.

3 سعيد أعراب، مع القاضى أبى بكر ابن العربى، دار الغرب الإسلامى، ط1، 1407هـ/1987م، ص177.

4 البنا، أبوالقاسم السهيلى، ص101-103، 94.

5 أنظر: فصل المقال، 63،66.

6 القرطبى، الأسنى فى شرح أسماء الله الحسنى، 1/41،54-2/4.

وفى عصر الخلافة الأموية بالأندلس اعتنق بعض المالكية الكبار للمذهب الأشعرى مثل أبى الوليد الباجى، الأمر الذى لقى اعتراضاً من ابن حزم الظاهرى فتعقبه بالرد، ومن المالكية الأشاعرة فى عصر ملوك الطوائف ابن سهل الجيانى.

ورغم شدة المرابطين بشأن الفرق الإسلامية ومنعهم لكل ما يخالف المذهب المالكى فلم نعدم بعض الشخصيات المالكية الشهيرة التى مالت للفكر الأشعرى، وأضحت من أبرز منظريه فى عهدهم وفى صدر دولة الموحدين من أمثال القاضى أبى بكر بن العربى المالكى (ت 543هـ/1148م) الذى درس الأشعرية على يد أبى حامد الغزالى، وحمل معه أمهات كتب الأشاعرة إلى الأندلس، وتصدى لتدريس الفقه المالكى والعقيدة الأشعرية، وصنف كتباً ظهر فيها النهج الأشعرى مثل كتاب (العواصم من القواصم)، وبذلك كان له دور فى نشر المذهب الأشعرى فى المغرب والأندلس [1]، والقاضى ابن رشد الحفيد الذى أتقن الكلام على أصول الأشاعرة، وكان له دور فى التمكين للفكر الأشعرى بحكم وضعه فى الدولة الموحدية[2] ومن ثم رأيناه يعتبر أن الاختلاف بين الأشاعرة والحنابلة فى تأويل آية الاستواء وحديث النزول خلاف لا يفضى إلى الكفر، بل هو خلاف نظر حسب ورود الشرع الذى فيه الظاهر والباطن[3]،والقاضى أبى عامر يحيى عبدالرحمن بن أحمد بن ربيع (ت 639هـ/1241م) الذى انتقد ابن رشد ورد عليه، ورفض قبول علوم الأوائل على إطلاقها، وكذا رفض الاستناد إلى آراء الفلاسفة، وكان متقدما فى علم الكلام ومذهب الاشاعرة شارحا ذلك لتلاميذه فى قرطبة وإشبيلية وغرناطة ومالقة[4]، وعبد الله بن يحيى بن عبدالرحمن بن ربيع الأشعرى (ت 666هـ/1267م) ولى قضاء مواضع من الأندلس منها شريش ورنده ومالقة ثم ولى قضاء الجماعة بغرناطة وذلك لنهجه الأشعرى المتفق مع

[1] النجار، المهدى بن تومرت، ص438،439.

[2] حسن الشافعى، التيار المشائى، ص121.

[3] أنظر: فصل المقال، ص33-35، وآية الاستواء هى قوله تعالى"الرحمن على العرش استوى"سورة طه آية 5، وحديث النزول هو قول الرسول ﷺ"ينزل الله كل ليلة إلى سماء الدنيا، فيقول: هل من سائل فأعطيه؟ هل من داع فأستجيب له ؟ هل من مستغفر فأغفر له؟؟".

[4] ابن الزبير، صلة الصلة، الجزء الأخير من ج7، ص195،196 ؛ و أنظر: الأفق الكونى لفكر ابن رشد، ندوة عن ابن رشد، ص38.

الدولة[1]، وعبدالعظيم بن عبدالله بن يوسف البلوى المالقى (ت 666هـ/1267م) كان يؤثر مذهب الأشعرية ويدافع عنه، وعن أئمته لا سيما الغزالى الذى اهتم بتدريس كتبه لتلاميذه[2]، ومن الأشاعرة فى عهد الموحدين محمد بن خلف بن موسى الأنصارى الأوسى صنف عدة كتب على النهج الأشعرى منها الوصول إلى معرفة الله ونبوة الرسول، ورسالة البيان عن حقيقة الإيمان، والرد على أبى الوليد بن رشد فى مسألة الاستواء الواقعة له فى الجزء الأول من مقدماته، وخالف الغزالى فى بعض المسائل فجمعها فى كتاب أسماه (النكت والأمالى فى الرد على الغزالى)[3]، ومن المالكية المتأثرين بالأشاعرة أبو عبدالله التدرومى طبيب الناصر والمستنصر، درس على يد ابن رشد، واهتم بفكر الغزالى والأشاعرة، واختصر كتاب المستصفى للغزالى[4].

وقد كان للخلاف الناشىء بين الصحابة والتابعين حول أفضل الناس بعد النبى[5] أثره على فقهاء المالكية بالأندلس فى عصر الخلافة، والذين أبدوا رأيهم فى الموضوع لا سيما بعد رأى ابن حزم الظاهرى الذى أعلنه، ومفاده تفضيل زوجات النبى على سائر الصحابة، ثم توقف بعد عمر فى عدم القطع على شخص بعينه. الأمر الذى لقى اعتراض أحد أقطاب المالكية فى عصره وهو مكى بن أبى طالب على تفضيله نساء النبى على أبى بكر وعمر[6].

---

[1] ابن الخطيب، الإحاطة، 3/417،418.

[2] ابن الزبير، صلة الصلة، الجزء الأخير من ج7، ص36.

[3] ابن الخطيب، الإحاطة، 3/165،166.

[4] ابن أبى أصيبعة، عيون الأنباء، ص537.

[5] فمنهم من قال جعفر بن أبى طالب ومنهم من قال على ومنهم من قال سعد بن معاذ وأسيد بن حضير وعباد بن بشر، وهناك من فضل أبى سلمة، ومنهم من قال عبدالله بن مسعود، ومنهم من قال عمر بن الخطاب، فأراد ابن حزم أن يخرج برأى واحد من واقع دراسته يظن أنه الصواب، خاصة وأنه صاحب الرأى القائل الحق من الأقوال واحد، وما دونه فكله باطل، وقد تمثل هذا الرأى فى أن افضل الناس بعد الأنبياء نساء النبى (ص) ثم أبوبكر ثم عمر بن الخطاب، ثم المهاجرين الأولين ولم يقطع بفضل واحد منهم ثم أهل العقبة ثم أهل بدر ثم أهل المشاهد مشهدا مشهدا حتى الحديبية أنظر: ابن حزم: رسالة المفاضلة بين الصحابة، ص264،173-267.

[6] رسالة المفاضلة، ص258،216،210،205،199،197 ؛ وأنظر: الفصل،3/46.

أما عن موقف المذهب المالكى من الصوفية فيتضح من نوازل ابن رشد الجد أن فقهاء المالكية فى عصر المرابطين أفتوا بجواز وقوع الكرامات [1]، ورغم ذلك فقد لقى فقراء الصوفية مهاجمة من فقهاء المالكية، الذين اعترضوا على طريقتهم، ورفضوا مساعدتهم بالمال ظناً منهم أنهم كالمتسولين اتخذوا الزهد والسؤال حرفة، ولذا تصدى ابن عربى الظاهرى لفقهاء المالكية، وجاهدهم بالجدل والحنكة والدراية، حتى فتح الله عليه ولقى القبول فى دفاعه عن الفقراء[2]، وقد اتبع الششترى المالكى نفس مسلك ابن عربى وكان ينفق على الفقراء وتبعه خلق كثير منهم[3].

ترتب على وجود طرق منحرفة تنتسب إلى الصوفية أن تشدد فقهاء المالكية مع الصوفية عامة فأصدروا الفتاوى المغلظة ضدهم ومنها قولهم بعدم جواز التحبيس على الصوفية، وأن شيخ صوفية الوقت لا تجوز إمامته ولا شهادته، ووصل الأمر بأحد المالكية ويدعى ابن علاف أن قسم الصوفية إلى قسمين أحدهما زنادقة لا مرية فى كفرهم كالأباضية، وثانيهما جهلة يأكلون أموال الناس بالباطل يقومون بالغناء والشطح[4].

[1] أنظر: فتاوى ابن رشد، 1/580-584.

[2] ابن عربى، روح القدس، ص68.

[3] المقرى، نفح الطيب، 2/656-659، 669-681.

[4] الونشريسى، المعيار، 7/115-118.

المبحث الثامن: المذهب المالكى بالأندلس فى عصر بنى نصر([1]):

عاد المذهب المالكى للسيطرة من جديد فى عصر بنى نصر، وانحسر المذهب الظاهرى، وساعد على ذلك أمور منها:

أولاً: تجذر المذهب المالكى فى نفوس الأندلسيين حتى أنهم كانوا يحفظون كتبه لا سيما ما يخص الجانب الفروعى والتقليدى.

ثانياً: استخدام الموحدين الشدة والعنف مع بعض المالكية، وإحراق كتب بعضهم علانية كما فعلوا مع ابن زرقون، وابن أبى جمرة وغيرهما.

ثالثاً: هزيمة العقاب المشؤومة فى العام 609هـ/1212م ([2])، والتى تركت أعمق الأثر فى نفوس الأندلسيين، لا سيما أنها جاءت بعد حرق الناصر بن المنصور للمدونة وغيرها من كتب الفروع فاعتبر المالكية ذلك انتقاماً من الناصر والدولة الموحدية.

رابعاً: عدم وضوح المذهب العقدى للموحدين، إذ إن ابن تومرت فى بدايته اعتمد منهجاً انتقائياً تلفيقياً عندما حاول أن يلملم فكرة من كل مذهب عقدى ليخدم غرضه السياسى فى إقامة دولته الموحدية نكاية فى الدولة المرابطية المالكية.

---

[1] عن حكام بنى نصر أنظر ملحق رقم 7 من ملاحق الدراسة.

[2] معركة العُقاب أو معركة لاس نافاس دي تولوسا Batalla de Las Navas de Tolosa شكلت نقطة تحول في تاريخ الأندلس حيث تجمعت قوات ألفونسو الثامن ملك قشتالة وسانتشو السابع ملك نافارة وألفونسو الثاني ملك البرتغال وبيدرو الثانى ملك أراغون ضد قوات الموحدين بقيادة محمد الناصر بن المنصور الموحدى، وقد وقعت المعركة فى واد يسميه الإسبان نافاس قرب بلدة تولوسا وهذا سبب تسميتها بمعركة لاس نافاس دى تولوسا، ووقعت كذلك قرب حصن أموى قديم يسمى العُقاب بضم العين، ولذلك تعرف فى المصادر الإسلامية باسم معركة العقاب أو معركة حصن العقاب. كان من نتائجها هزيمة المسلمين، وفرار الخليفة محمد الناصر مكرهاً، فبعد أن رأى هزيمة جيشه ومقتل ابنه على أرض المعركة جلس في خيمته منتظراً الموت أو الأسر إلا أن جموع المسلمين المنسحبة أجبرته على الفرار معها فانطلق حتى وصل إلى إشبيلية ومنها إلى مراكش حيث توفى بعد فترة قصيرة فى عام1213 م، وقد بالغت الروايات الأسبانية فى عدد قتلى المسلمين بالمعركة فزعمت أنها مائة ألف. أنظر: المراكشى: المعجب، ص265،266 ؛ ابن عذارى: البيان المغرب، 240/3 وما بعدها، الحميرى: الروض المعطار، ص137،138 ؛ المقرى: نفح الطيب، 528/2 ؛ عنان: دولة الإسلام فى الأندلس، 282/5-326.

خامساً: أن الحركات التجديدية الإصلاحية لا يمكن أن تتم بقرار سياسى، وإنما تحتاج لحركة فكرية، يساندها القرار السياسى، وليس العكس.

لعب فقهاء المالكية دوراً مهما فى إعادة المذهب المالكى للسيطرة على الحياة مرة ثانية كما كان قبل عصر الموحدين، ومن ثم نجحوا فى التأثير على ابن الأحمر فى التمكين للمذهب وجعله مذهباً رسمياً لمملكة غرناطة، وهو ما حدث بالفعل، ومن ثم وجدنا انتعاشاً مالكيا، وسيطرة منهم على المناصب، ورفض كل مذهب يخالف مذهبهم وهو ما عبر عنه ابن الخطيب بقوله:"أحوال هذا القطر فى الدين وصلاح العقائد أحوال سنية، والأهواء والنحل فيهم معدومة، ومذهبهم على مذهب الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة جارية"(1).

ومن أعلام المالكية بالأندلس فى عصر بنى الأحمر أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الحافظ والمؤرخ والمحدث والفقيه (ت 708هـ/1308م)، ولى القضاء بغرناطة، واتصل بأميرها محمد بن محمد بن الأحمر الذى أكرم مثواه (2)، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن جزى الكلبى (ت 741هـ/1340م) كان فقيهاً حافظاً. اشتغل بالتدريس فى غرناطة، وتولى منصب الخطابة فى جامعها الأعظم ومن كتبه:"القوانين الفقهية فى تلخيص مذهب المالكية"،"التسهيل لعلوم التنزيل"،"تقريب الوصو إلى علم الأصول"(3).

ومن فقهاء المالكية الذين تولوا منصب الخطابة والقضاء بغرناطة محمد بن يحيي بن أبى بكر بن سعيد الأنصارى المالكى (ت 741هـ/1340م)، ومن كتبه"التمهيد والبيان فى مقتل الشهيد عثمان"(4)، وقاضى الجماعة أبو القاسم محمد بن أحمد الشريف الحسنى (ت 760هـ/1358م)، كان فوق تضلعه فى الحديث والفقه شاعراً مجيداً، وكتب فى العروض والأدب، وجمع شعره فى ديوان وسمه بـ"جهد المقل"(5)، وأبو محمد بن عطية بن يحيي المحاربى كاتب الإنشاء تولى قضاء غرناطة، كما تولى الكتابة السلطانية (6)، أبو الحسن على بن

---

1 ابن الخطيب: الإحاطة، 1/134.

2 ابن الخطيب: الإحاطة، 1/195-200.

3 ابن الخطيب: الإحاطة، 3/271.

4 عنان: دولة الإسلام فى الأندلس، 7/467،468.

5 المقرى: نفح الطيب، 3/107.

6 المقرى: نفح الطيب، 4/362-365.

عبدالله بن محمد الجذامى المالقى البناهى صاحب كتاب المرقبة العليا، تولى قضاء غرناطة، وعمل كاتباً بالديوان، وانتهى الأمر إليه بولاية قضاء الجماعة [1]، وقد نشبت بينه وبين صاحبه ابن الخطيب خصومة شديدة فصلناها بالفصل الثامن من هذا الكتاب، وأبو القاسم بن سلمون الكنانى الغرناطى (ت 792هـ/1389م) قاضى الجماعة بغرناطة، ومن مصنفاته كتاب"العقد المنظم للحكام فيما يجرى بين ايديهم من الوثائق والأحكام"[2]، ومنهم قاضى الجماعة أبو عبدالله محمد بن على بن محمد بن الأصبحى بن الأزرق الغرناطى المالكى (ت 896 هـ/1490م)، صاحب **كتاب"بدائع السلك في طبائع الملك"؛** وهو كتاب يبحث في نظام المُلك وموجباته، وأركانه وقواعده، وواجباته، وقد قسمه إلى أربعة كتب الأول: لشرح حقيقة الملك والخلافة وسائر أنواع الرياسات، والثانى: تناول أركان الملك وقواعد مبناه، والثالث عدد فيه ما يطالب به السلطان تشييدا لأركان الملك وتأسيسا لقواعده، والرابع: فقد خصصه لعوائق الملك وعوارضه[3]، وقد نقل ابن الأزرق كثيراً فى كتابه عن كتاب الإمامة والسياسة لابن حزم الظاهرى[4].

ومن فقهاء المالكية من تولى التدريس بالمدرسة النصرية والخطابة بجامع غرناطة الأعظم كالفقيه أبى سعيد فرج بن لب والذى كان فوق تضلعه فى الفقه شاعراً متفنناً، وقد ترك لنا مجموعة فريدة من الفتاوى والنوازل المشهورة[5].

ومن فقهاء ومؤرخى المالكية أبو القاسم ابن رضوان المالقي (ت783هـ) صاحب **كتاب الشهب اللامعة في السياسة النافعة،** والمحور الذي تدور عليه فصول هذا الكتاب هو المحور الخلقي والسلوك العلمي لرجال السلطة والحكم، وهذا الكتاب من قبيل كتاب"التاج لأخلاق الملوك"للجاحظ، وسراج الملوك، للطرطوشي غير أن به نقولاً مهمة عن كتب نادرة أو مفقودة، ومن جملتها كتاب الإمامة والسياسة لابن حزم الظاهرى [6].

---

[1] المقرى: أزهار الرياض، 2/5-7.

[2] عنان: دولة الإسلام فى الأندلس، 7/487.

[3] أنظر: بدائع السلك، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2007م، ص7،8.

[4] عبدالباقى السيد: كتاب الإمامة والسياسة لابن حزم الظاهرى وأثره فى الحضارة الإسلامية، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2017م، ص142،242 وما بعدها.

[5] المقرى: نفح الطيب، 3/267،268.

[6] عنها أنظر: عبدالباقى السيد: كتاب الإمامة والسياسة لابن حزم، ص249 وما بعدها.

وقد انتهى ابن رضوان من كتابه قبل أن يكتب ابن خلدون مقدمته الشهيرة بثمانية عشر عاماً، ونقل عنه ابن خلدون الكثير ولم يشر إليه ؛ وقد قدمه مؤلفه إلى السلطان أبي سالم إبراهيم بن الحسن المريني الذي حكم فيما بين 760-762هـ وكان متشوقا لقانون سياسي يحكم بمقتضاه فألف له ابن رضوان هذا الكتاب ليعالج به أوضاع دولته ؛ وينقسم الكتاب إلى خمسة وعشرين باباً بدأها المؤلف بمسألة الخلافة وضرورتها ووجوب طاعة الإمام ونصحه وما يجب على الملوك من سماع النصيحة و تعظيم أهل العلم والصالحين ثم يعالج بعد ذلك القضايا التالية: العدل وفضله ؛ والملك مع خواصه ووزارئه وكتابه ثم يتناول أهمية عمارة الأرض وإصلاح المملكة ونشر قيم الجود والسخاء ومكارم الأخلاق وتامين وسائل المواصلات ومراقبة الخطط الدينية والعقوبات وأحوال السجون ثم يتناول القضايا الاقتصادية المتعلقة ببيت المال والعطاء والمنع وسياسة الجنود وسياسة الحروب ويختتم الحديث عن فساد الدول ونفور القلوب عن الملوك وذكر الملكات الجامعة والوصايا [1].

ومنهم ابن فرحون الأندلسى برهان الدين إبراهيم بن على اليعمرى (ت 799هـ/1397م) ومن أشهر مصنفاته"الديباج المذهب فى معرفة علماء أعيان المذهب"، "تبصرة الحكام بأصول الأقضية والأحكام"[2].

ومنهم من تولى منصب الكتابة كأبى القاسم محمد بن أبي العلاء محمد بن سماك المالكي الغرناطي (ت 750هـ) ؛ اشتهر بمدح السلاطين وصار كاتباً للسلطان محمد (بن محمد) ابن الأحمر، وقد ضعفت حاله بعده فاتصل بالوزير ابن الخَطِيب (لسان الدين) وكتب له أبياتا لاستدرار عطف السلطان ؛ وصنف كتبا منها (الدر الثمين في مناهج الملوك والسلاطين) و (الزهرات المنثورة في نكت الأخبار المأثورة) قدمه إلى السلطان الغني بالله النصري، و (رونق التحبير في حكم السياسة والتدبير) قدمه إلى خزانة المستعين النصري[3].

ومن فقهاء المالكية من تولى القضاء والوزارة فى عهد بنى نصر كالقاضى أبى بكر محمد بن عاصم القيسى الغرناطى (ت 839هـ/1426م) برع فى الفقه والنحو والمنطق والبيان،

---

[1] عبدالباقى السيد: كتاب الإمامة والسياسة لابن حزم، ص137.

[2] المقرى: نفح، 3/298 وما بعدها.

[3] ابن سعيد: الكتيبة الكامنة، 198 ؛ وانظر: ابن حجر: الدرر الكامنة، 4/178.

وتولى الوزارة للسلطان يوسف الثانى سنة 793هـ/1391م، ثم ولى قضاء الجماعة بغرناطة[1]، والعلامة الفقيه أبو يحيي بن عاصم القيسى الغرناطى الذى تولى كأبيه الكتابة والوزارة، وله شرح على كتاب أبيه"تحفة الأحكام"، وكتاب عن أحوال غرناطة فى عهده وسمها بـ"جنة الرضى فى التسليم لما قدر الله وقضى"[2].

ومنهم من تولى منصب الكتابة والوزارة، ولعب دوراً مهماً فى الحياة الفكرية كلسان الدين ابن الخطيب أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن سعيد بن على بن أحمد السلمانى نسبة إلى"سلمان"، وهو حى من مراد من عرب اليمن القحطانية[3].

ولد ابن الخطيب بمدينة لوشة 25 رجب سنة 713هـ/ 16 نوفمبر 1313م. ونشأ فى بيت علم وفضل، وجاه. حيث يحدثنا ابن الخطيب بأن بيتهم قديماً كان يسمى"ببنى وزير"، ثم بعد ذلك ببنى الخطيب، وسبب هذه التسمية يرجع إلى عهد جده سعيد، وهو أول من استوطن لوشة من الأسرة، وكان عالماً، ومن أهل الصلاح والدين، والفضل والخير، وكان يلقى دروس ومواعظ تحت أطلال برج يجاور أملاك أسرته، وهو المضاف إلى اسمه التسويد بلوشة، عرفاً كأنه اسم مركب، فلا يقول أحد منهم فى القديم إلا سيدى سعيد، وعرف بين أهل لوشة بسعيد الخطيب[4].

نشأ ابن الخطيب فى غرناطة، التى انتقلت إليها أسرته، ومع أنه استقر بها منذ حداثة سنه، فإنه لم ينس مسقط رأسه لوشة، وكان يتغنى بها فى شعره، ويسميها"بنت الحضرة"[5]،"فتية غرناطة"[6].

---

[1] المقرى: نفح، 3/8،9.

[2] المقرى: أزهار الرياض، 1/50 وما بعدها.

[3] ابن الخطيب: الإحاطة، 4/ 374؛ وانظر: إسماعيل بن الأحمر: نثير فرائد الجمان، ص 58؛ محمد عبد الله عنان: لسان الدين بن الخطيب (حياته وتراثه الفكرى)،، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط1، 1968م، ص 29.

[4] ابن الخطيب: الإحاطة، 4/ 374 – 375 ؛ أعمال الأعلام، 2/ 15؛ وانظر: المقرى: نفح، 5/ 10؛ محمد عبد الله عنان: نهاية الأندلس، ص 139؛ محمد بن أبى بكر التطوانى: ابن الخطيب من خلال كتبه، دار الطباعة المغربية، تطوان، المغرب، 1954م، ق 1، ص 36 ؛ عبد الهادى بو طالب: وزير غرناطة (لسان الدين بن الخطيب)، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1960، ص 71؛ محمد عبد الله عنان: لسان الدين بن الخطيب، ص 32.

[5] المقرى: نفح الطيب، 5/ 50 ؛ وانظر: محمد عبد الله عنان: لسان الدين بن الخطيب، ص 33-34.

[6] ابن الخطيب: الإحاطة،1/ 229.

اهتم ابن الخطيب منذ طفولته بالعلم، فدرس اللغة والنثر، والفقه، والحديث، والتاريخ، والفلسفة والطب، ومن ثم فقد تنوعت ثقافته وموارده الفكرية حيث تلقى تعليمه عن أَلمع كُتاب عصره، وأشهر رجاله، من محدثين، وسياسيين، وفقهاء، وأدباء، وأطباء، وشعراء، فكان الشاعر، والكاتب، والمؤرخ، والطبيب، والفيلسوف، والسياسى، والصوفى[1].

كانت وفاة والد ابن الخطيب سبباً فى تحقيق آماله فى الخدمة السلطانية، التى كان يتطلع إليها، حيث دعى للعمل فى ديوان الإنشاء مكان أبيه، وكان فى الثامنة والعشرين من عمره[2]، وأظهر من البراعة والنباهة ما جعله أهلاً ليحل كاتباً لسر السلطان أبى الحجاج يوسف الأول مكان أستاذه ابن الجياب الذى توفى فى الطاعون الذى حل بالأندلس سنة 749 هـ/ 1348م[3]، ويعبر ابن الخطيب عن ذلك بقوله معدداً مهامه ووظائفه وثقة السلطان به:"فقلدنى السلطان كتابة سره، ولما يجتمع الشباب، ويستكمل السن، معززة بالقيادة، ورسوم الوزارة، واستعملنى فى السفارة إلى الملوك، واستنابنى بدار ملكه، ورمى إلى يدى بخاتمه، وسيفه، وائتمننى على صوان ذخيرته، وبيت ماله، وسجوف حُرمه، ومعقل امتناعه"[4].

ويتحدث ابن الخطيب عن حالة المجد والعز التى وصل إليها فى عهد السلطان محمد الغنى بالله بن يوسف الأول بقوله:"ولما هلك السلطان..... ضاعف ولده، مولاى رضى الله عنه، حظوتى، وأعلى مجلسى، قصر المشورة على نصحى"[5] ثم يقول:"قمت لأول الأمر بين يديه بالوظيفة التى أسندها إلىَّ أبوه المولى المقدس.... جامعاً بين خدمة القلم، ولقب

---

[1] الحسن السائح: منوعات ابن الخطيب، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، المغرب، 1978، ص 36؛ حسن الوراكلى: لسان الدين بن الخطيب فى آثار الدارسين، مجلة عالم الفكر، الكويت، يناير – مارس 1988م، ص 139.

[2] عنان: لسان الدين بن الخطيب، ص 35.

[3] ابن خلدون: العبر، 7/ 394؛ وانظر: ابن الأحمر: نثير فرائد الجمان، ص 55؛ المقرى: النفح، 5/ 434؛ أزهار الرياض، 1/ 176؛ عنان: لسان الدين بن الخطيب، ص 36.

[4] الإحاطة، 4/377.

[5] الإحاطة، 4/ 377؛ وانظر: محمد كمال شبانة: يوسف الأول بن الأحمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2004، ص 63.

الوزارة.... ثم تضاعف العز، وتأكد الرعى، وتمحض القرب، فنقلنى من جلسة المواجهة، إلى صف الوزارة، وعاملنى بما لا مزيد عليه من العناية"[1].

ولعل مكانة ابن الخطيب عند السلطان محمد الغنى بالله تتضح عندما نقف على نص رسالة من السلطان لابن الخطيب جاء فيها:"الفقيه، الوزير الجليل، الصدر الأوحد المثيل العالم العلم الأوحد، الرفيع الشهير، الحسيب الأصيل.... الخطيب البليغ الكبير....إمام البلغاء، وصدر الخطباء، وعلم العلماء، وكبير الرؤساء"[2].

لقد لعب ابن الخطيب دوراً سياسياً مهما فى إمارة غرناطة يتضح من خلال ما قدمناه سلفاً من نصوص بشأن ولايته منصب كاتب سر السلطان، ومنصب الوزارة، كما كان له تأثير كبير فى الحياة الفكرية بالأندلس، وليس أدل على ذلك من مصنفاته المتعددة فى التاريخ والسياسة والطب والتصوف والأدب وغيرها، ويكفى أن نعرض مصنفاته فى السياسة والتى تكشف عن حقيقة مشروعه السياسى الذى طرحه ابن الخطيب ليعبر عن دوره السياسى والفكرى فى آن واحد، ومن هذه المصنفات فى أدب السياسة:

1-**رسالة في السياسة، أو مقامة في السياسة، أو رسالة في غرض السياسة** ؛ كتبها ابن الخطيب سنة 768هـ/1367م استجابة لطلب من ملك قشتالة دون بدرو القاسي Don Perdo Cruel وتنقسم إلى ثلاثة أقسام ومقدمة أولها يتضمن نصائح للملك في كيفية التصرف مع رعيته وكيفية معاملة الأجانب المتوطنين في بلاده وثانيها يطلب ابن الخطيب من الملك أن يضع كل شئ في موضعه وأن يتقرب إلى رعيته وأن يعفو عنهم ويوفر لهم الحماية. ويغير ما حدث من أسلافه وأن يحترم أشرافهم ولا يفرق بين من سانده ومن حاربه ثم يحدد أمورا خمسة كانت ومازالت تقود الملوك إلى الهلاك وهي: سفك الدماء بدون ضرورة والطمع في الاستيلاء على الأرض وشهوات الملك والاستخفاف بالعلماء والفقهاء والظلم ؛ وفي القسم الثالث ينصح الملك ألا يضع الأمور العليا في يد الأجانب الذين ساعدوه في معركته مع سلفه ولكن يجب على الملك ألا يأخذ منهم أرضهم.

---

[1] الإحاطة، 2/ 5.

[2] الإحاطة، 4/ 380، 382.

وقد تحدث عن دعائم سياسة الدولة، وركائز الملك. فذكر الوزير ثم الجند، ثم العمال ثم الخدم وأخيراً الحرم[1]؛ وقد بنى ابن الخطيب مقامته على حوار بين بطلين، كان الغرض من ذلك تشويق القارئ للإفادة مما اشتملت عليه من قيم سياسية. وهذه القيم أطلقها ابن الخطيب على لسان الحكيم الفارسى، وما هى إلا خلاصة تجارب ابن الخطيب الشخصية وآرائه فيما ينبغى أن تكون عليه سياسة الحكم الذى يُرجى له النجاح، والدوام[2].

2-**تخصيص الرياسة بتلخيص السياسة** ؛ ويعرف أيضا بأرجوزة في السياسة المدنية أو رجز في السياسة وتقع في 600 بيت شعري وتعالج موضوع السياسة باعتباره فرعاً من فروع العلم القديم (يعني الفلسفة)؛ وقد استوفى ابن الخطيب فيها الكلام في القوى الثلاث وعلاج الأخلاق والمعاش؛ وهذه الأرجوزة صنفها ابن الخطيب أيام منفاه"بسلا"ويقول عنها: "ونظمت أرجوزة ثالثة فى فن السياسة من أجزاء العلم القديم فى نحو ستمائة بيت، سميتها: تخصيص الرياسة، بتلخيص السياسة، استوفى الكلام فى القوى الثلاث النفسية، وعلاج الأخلاق، والمعاش"[3].

3-**بستان الدول**؛ وهو كتاب كبير أتم منه ابن الخطيب ثلاثين جزءً، ويشتمل على شجرات عشر: شجرة السلطان وشجرة الوزارة وشجرة الكتابة وشجرة القضاء وشجرة السلطة وشجرة العمل وشجرة الجهاد أسطول و خيول وشجرة ما يضطر باب الملك إليه من الأطباء وغيرهم وشجرة الرعاية وكل شجرة حسب قوله تنقسم إلى شعب وأصول وعمد وقشر ولحاء وغصون وأوراق وزهرات مثمرات وغير مثمرات مكتوب على كل جزء من هذه المكونات اسم الفن المراد به و برنامجه [4]؛ وهو كتاب فى السياسة والقضاء والحرب وأهل المهن، والحرف، وطوائف الشعب، وجعل لكل منها شجرة. وقد وصفه المقرى بأنه كتاب فى فنون السياسة، يقع فى ثلاثين جزءاً، ولم يكمل، وهو غريب فى معناه[5].

---

[1] عنان: لسان الدين بن الخطيب، ص370-388.

[2] عبد العزيز عتيق: الأدب العربى فى الأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 1976م، ص 495؛ وانظر: قصى عدنان: فن المقامات بالأندلس، دار الفكر، الأردن، 1999م، ص 43.

[3] نفاضة الجراب فى علالة الاغتراب، تحقيق أحمد مختار العبادى، دار الكاتب العربى، القاهرة، 2/ 188؛ محمد عبد الله عنان: لسان الدين بن الخطيب، ص 83.

[4] الإحاطة، 4/ 389.

[5] المقرى: نفح الطيب، 7/ 97- 98؛ أزهار الرياض، 1/ 163.

4-**الإشارة إلى أدب الوزارة**، هذه الرسالة مكونة من مقدمة وستة أركان يشرح فيها واجب، وصفات الوزير الصالح، ويذكر أهمية منصب الوزارة، وكيف أنه إذا فسد الملك وصلح الوزير، ربما نفعت النيابة واستقام التدبير[1]. وتحدث عن قدر رتبة الوزارة فى الأقدار، وبعض شروط الاختيار، وعقد لذلك ثلاثة فصول، وأوصى فى هذا بأنه لابد من أركان فصلَّها فى ستة: ففى الأول ساق لنا ما يستشعره الوزير بينه وبين نفسه[2]. وفى الثانى ذكر ما يستشعره الوزير مع الملك[3]. وفى الثالث: شرح ما ينبغى أن يحذره الوزير فى الأمور حيال الملك[4]. وفى الرابع صنف أخلاق الملوك"للسير بمقتضاها والسلوك"[5]. وفى الخامس تحدث عن سيرة الوزير مع من يتطلع إلى هضبته، ويحسده على رتبته[6]. أما الركن السادس والأخير، فقد خصصه للحديث"فيما تساس به الخاصة والبطانة، وذوو الدالة والمكانة"[7].

5-**رسالة الفلك فى سياسة الملك** ذكرها ابن الخطيب فى أعمال الأعلام حين تعرض للأسباب التى من أجلها كثر الثوار فى الأندلس حيث قال:"وسياسة الثوار والناجمين قد أكثر أرباب السياسة القول فيها من الفرس واليونان والترك وغيرهم، حسبما يتبين فى"كتاب رسالة الفلك فى سياسة الملك إنشاء الله"[8] كما يشير ابن الخطيب بأنه قطع التأليف عن هذا الكتاب ليتفرغ لتأليف أعمال الأعلام بناءً على طلب ابن غازى له حيث يقول:"فأمليته عفواً من غير روية تحكم الاختيار، وقطعت العزيمة عن الاشتغال بالكتاب الكبير المسمى، برياسة الفلك فى سياسة الملك إلى أن نكر إن شاء الله عليه"[9].

---

[1] ابن الخطيب: الإشارة إلى أدب الوزارة، تحقيق: محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، 2004 م، ص 60.

[2] المصدر نفسه، ص 60-66.

[3] المصدر نفسه، ص 68-69.

[4] المصدر نفسه، ص 71-73.

[5] المصدر نفسه، ص 75.

[6] الإشارة إلى أدب الوزارة، ص 77-78.

[7] المصدر نفسه، ص 80-82.

[8] أعمال الأعلام، 2/ 36.

[9] أعمال الأعلام1/ 7.

لم يقتصر دور المالكية فى مجتمع غرناطة على ما سبق بل كان لهم دور فى التحريض على الجهاد لمواجهة خطر نصارى الشمال، فقد استصرخ ابن الخطيب بنى مرين للجواز إلى الأندلس للجهاد ونصرة المسلمين، وأورد المقرى عدة رسائل وجهها ابن الخطيب إلى بنى مرين يستنجد بهم على لسان سلطان غرناطة محمد الغنى بالله لنصرة المسلمين بالأندلس[1].

وكان الفقيه المالكى ابن جزى الكلبى يشحذ همم الناس ويحرضهم يوم معركة طريف 741هـ/1340م، وخرج ابن سلمون الكنانى الغرناطى للجهاد واستشهد فى معركة طريف، كما استشهد الفقيه المالكى يحيي بن عاصم القيسى الغرناطى أثناء جهاده لنصارى الشمال فى أنتقيرة سنة 813هـ/1413م[2].

ويصور لنا المقرى دور علماء المالكية فى استنفار همم الناس لمواجهة حركة الاسترداد المسيحى بقوله:"لما تقلص الإسلام بالجزيرة، واسترد الكفار أكثر أمصارها وقراها على وجه العنوة والصلح والاستسلام، لم يزل العلماء والكتاب والوزراء يحركون حميات ذوى الأبصار والبصائر، ويستنهضون عزائمهم فى كل الأمصار"[3].

كذلك فقد واجه فقهاء المالكية أهل البدع، مثل الفقيه أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفى الغرناطى(ت708هـ /1308م)، الذى كان شديداً على أهل البدع والأهواء ملازماً للسنة، وصنف كتاباً بخصوص هذا الشأن رد به على المبتدعة وسمه بـ"ردع الجاهل عن اغتياب المجاهل فى الرد على الشوذية وإبداء غوائلها الخفية"[4]، وأفتى فقهاء غرناطة بضلال محمد الأندلسى الذى أسس الطائفة الأندلسية وسب الأئمة، فما كان من السلطان محمد الثالث إلا أن زج به فى السجن عقب فتوى فقهاء المالكية، ثم أمر بقتله بعد تكاثر أتباعه، واحتدام

---

[1] أنظر: نفح الطيب، 404/4 وما بعدها.

[2] البناهى: تاريخ قضاة الأندلس، ص46،47 ؛ وانظر: التنبكتى: نيل الابتهاج، ص398.

[3] أنظر: نفح الطيب، 445/4.

[4] ابن فرحون: الديباج المذهب،106/1 ؛ والشوذيَّة: طريقة صوفية أسسها أبو عبد الله الشوذي الإشبيلي المعروف بـ(الحلوي) توفي 594هـ/1198م بتلمسان، وهى تحوى تعاليم غريبة من بينها أن العلوم الشرعية غير صحيحة فى ذاتها، ومن ثم ذهبوا إلى تحليل الخمر، وتحليل نكاح أكثر من أربع، وأن المكلف إذا بلغ درجة العلمء سقطت عنه التكاليف الشرعية من صياة وصلاة وزكاة. أنظر: ابن الخطيب: الإحاطة، 127/4 ؛ المقرى: نفح الطيب، 261/5.

الصراع بينهم[1]، كما وظف الإمام الشاطبى عدة كتب من مصنفاته لمواجهة أهل الأهواء والبدع، ومن يطالع الموافقات[2]، والاعتصام[3]، والإفادات والإنشادات المشروعة يجد ذلك واضحاً جلياً[4]، وكان السلطان محمد الغنى بالله حريصاً على أن يرسل الفقهاء العدول أصحاب الصلاح والجلالة للبحث عن أهل الأهواء والبدع فى أرجاء مملكته [5]، وهو ما عبر عنه ابن الخطيب بقوله:"ومن الغيرة على الدين، وتغير أحوال الملحدين، من مأزق جهاد النفس، ما وقع به العمل من إخماد البدع، وإذهاب الآراء المضللة، والاشتداد على أهل الزيغ والزندقة، وقد أضاقت أرباب هذه الأضاليل الشريعة، وسدت مضرهم فى الكافة، فيسلط عليهم الحكام، واستدعيت الشهادات، وأخذهم التشريد، فهل تحس منهم أحداً أو تسمع لهم ركزاً"[6].

وكان لفقهاء المالكية جهود لا تنكر فى التصدى لبعض الحركات المنحرفة عن الدين كادعاء النبوة، وهو ما يتضح جلياً فى موقف الفقيه المالكى أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطى من الفازارى الذى ادعى النبوة، حيث اجتمع الفقيه المالكى مع سلطان غرناطة محمد الفقيه وشرح له حال الفازارى، ثم اجتمع ابن الزبير الغرناطى ومعه طائفة من فقهاء المالكية مع مدعى النبوة وأقاموا عليه الحجة، وثبت عليه الحد فحكم بكفره، وقتل بالسيف[7].

ويبدو أن الشعب الأندلسى فى عهد بنى نصر كان يقظاً فى مواجهة أهل الزندقة، وهو ما يتضح من فتوى رفعت للإمام الشاطبى بشأن رجل من أهل الإباحة وتحليل ما حرم الله،

---

[1] ابن القاضى: جذوة الاقتباس، ص167.

[2] أنظر: الموافقات فى أصول الشريعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2006م، 2/144-150

[3] أنظر: الاعتصام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2009م،2/9-73.

[4] أنظر: الإفادات والإنشاءات، تحقيق محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1403هـ /1983م، ص38.

[5] أحمد الطوخى: مظاهر الحضارة فى الأندلس فى عهد بنى نصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997م، ص166.

[6] أنظر: الإحاطة، 2/65.

[7] البناهى: تاريخ قضاة الأندلس، ص129،128.

حيث شهد الشهود عليه بأنه فسر قوله تعالى"الحى القيوم"بأن الحى فرج المرأة وأن القيوم ذكر الرجل، وأنه يجتمع مع الرجال والنساء ويشربون جميعاً الخمر[1].

وقد جاءت فتوى الشاطبى شديدة على هذا الرجل الذى شهد الناس عليه بما شهدوا من مخالفات، فحكم بكفره وقتله حتى يريح الله منه البلاد والعباد[2].

ومن خلال بعض النصوص نعرف أن فقهاء المالكية عارضوا استخدام الشبابة كأداة موسيقية فى الولائم والأعراس واحتفالات المولد النبوى بحضور السلاطين والأمراء والصوفية وكبار رجال الدولة، ومن ثم نجد ابن الخطيب يبرز ذلك عند ترجمته للفقيه المالكى غالب بن حسن بن غالب الخزاعى (ت 733هـ) فيقول:"له تأليف فى تحريم سماع اليراعة المسماة بالشبابة، وعلى ذلك درج جمهوره"[3].

وقد أوقفتنا كتب النوازل على الدور الاقتصادى لبعض فقهاء المالكية والذى يتضح من خلال كلام ابن جزى حول مسألة إحياء الموات والذى يسر على سكان مملكة غرناطة فى عملية الإحياء، حيث فرق بين الأرض القريبة من العمران، والأرض البعيدة فيما يخص استئذان الحاكم، حيث جعل إحياء الأرض القريبة من العمران مرتبط بإذن الإمام[4] على اعتبار أن ذلك يصب فى المصلحة العامة ويحتاج إلى نظرة الحاكم حتى لا يتحكم أحد فى مكان يقترب من سكنى الحكام والمحكومين، وأما بشأن الأرض البعيدة عن العمران فلم يشترط فيها إذن الحاكم.

وقد حرص فقهاء المالكية على إخوانهم المدجنين[5] من خلال توظيف الفتوى بما يتماشى مع وضعيتهم، وهو ما صدر عن الفقيه المالكى السرقسطى (ت865هـ/1461م)

---

[1] أنظر: فتاوى الشاطبى، تحقيق محمد أبو الأجفان، تونس، ط2، 1406هـ/1985م، ص189.

[2] نفسه، ص190،191.

[3] أنظر: الإحاطة، 240/4.

[4] أنظر: القوانين الفقهية، دار الفكر، ص290.

[5] مصطلح مدجَّن مشتق من الفعل دجن يدجن دجونًا، ويفيد في اللغة العربية: الإقامة بالمكان وإلفته. ومنه المداجنة التي تفيد حسن المخالطة، ومنها أدجن أي أقام في بيته. وقال ابن السكّيت: داجِنٌ وراجِنٌ، هو ألفَة البيوت والاستئناس. والمُداجَنَةُ كالمُداهنة. والداجن: المعتاد. ومنه الدَّجْنُ: ظِلُّ الغَيْم، ويومٌ مُدْجِنُ: دامَ عليه ظِلُّ غَيْمِه، وهناك اتجاه يشير إلى أن مدجن أصلها متأخر، فيذكر أحد الباحثين أن كلمة Modejares أوMudejares أو Moriscosيقابله في اللغة العربية ٱسم ٱلْمتأَخّر مفرد متأخّرون وهي مشتقة من الفعل تأخّر، فالمتأخرون(صفة) تُطلَق على العرب والمسلمين الذين بقوا في إسبانيا تحت الحكم المسيحي ولم يهاجروا عن البلد، ولم يلتحقوا بإخوانهم النازحين (المُرحَّلين) عند احتلاله من قبل الإسبان. =

الذى استفتاه بعض المدجنين حول شرعية شراء الأراضى التى انتزعها الأسبان من المسلمين، فأجاز لهم ذلك تلبية لاحتياجاتهم المعيشية(1).

= فـٱلْمُدَجَّنون -كمصطلح تاريخي- هم الْمُسْلِمون الأندلسيون الذين كانوا يعيشون بصورة دائمة تحت حكم واحدة من الممالك الإسبانية والبرتغالية خلال القرن الحادي عشر وحتى أواخر القرن الخامس عشر. وكان يُطلَق عليهم أحيانًا اسم جماعات المسلمين. وليس صحيحًا كما يتصور بعضهم من أن المدجَّن هو من تدجَّن بإسبانيا ودان بدين المسيح.ولم يكن لهم سلطة سياسية، لكنهم مُنِحوا وضعًا قانونيًّا خاصًّا من قبل السلطات الإسبانية حفَظ لهم خصائصهم الدينية واللّغوية، وإلى حدٍّ مّا العادات والتقاليد. أي يسمح لهم بممارسة شعائر الإسلام في الأراضي الأندلسية المحتلة من قبل الإسبان المسيحيين على مدى العصور الوسطى، إلى قبل عمليات التعميد الإجباري (904هـ/1499م) مع انبلاج الفجر الثقيل للقرن السادس عشر، وقد ٱمتدّ نظام الدّجن هذا حتى سقوط غرناطة (897 هـ/1492م)، حيث وُعِد الغرناطيون هم الآخرون -كبقية إخوانهم الذين سقطت مدنهم- بنظام دَجَنٍ تقليديّ على النّمط السابق للانهيار الأخير، وقد كان وعدًا مكتوبًا(مدوَّن بوثيقة) والذي كان يضمن لهم، نسبيًّا، حقوقَهم الدينيةَ والاجتماعيةَ والثقافية من قِبَل السّلطات الإسبانية المسيطِرة.لكن نظام الدَّجَن تم التخلص منه سريعًا فقد ٱنتهى بسرعة في غرناطة وبقية قشتالة(1499- 1501م)، بسبب نقض اتفاقية تسليم غرناطة، بالرغم من أنه تواصل في بلنسية وأراغون حتّى سنة 1526م، على الرغم من المضايقات التي تعرّض لها المسلمون البَلَنْسِيّون من قِبل المسيحيين بين عامَي 1276 و1291م. أنظر: حسين يوسف دويدار: المسلمون المدجنون فى الأندلس، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ط1، 1414هـ/1993م، ص6 وما بعدها.

[1] يوسف فرحات: غرناطة فى ظل بنى الأحمر، دار الجيل، بيروت، ط1، 1413هـ/1993م، ص130،131.